

التبعات الاجتماعية لاقتصاد السوق المعولمة:

هل تحتاج البلدان النامية سوقاً متبرئة
من ضوابطها والتزاماتها الاجتماعية*؟

د . عبد القادر علي عبده البنا

المحتويات

التبعات الاجتماعية لاقتصاد السوق المعولمة :

هل تحتاج البلدان النامية سوقاً متبرئة من ضوابطها و التزاماتها الاجتماعية؟

- المقدمة----- (٢)
- ١- "دعه يعمل دعه يمر" شعار لمرحلة مبكرة في تطور اقتصاد السوق----- (٧)
- ٢- في مواجهة تناقضات و أزمات المرحلة الاحتكارية الرأسمالية :
- الكينزية - ثورة لإنقاذ اقتصاد السوق من تبعاته----- (١١)
- ٣- التنمية الاقتصادية - اختبار صعب للمعايير التقليدية و النمطية لاقتصاد السوق في البلدان النامية-(١٦)
- ٤- التبعية الاقتصادية و ضرورات إصلاح نظام العلاقات الاقتصادية الدولية----- (٢١)
- ٥- موجة العولمة المعاصرة : نزوع نحو هيمنة الأقوى اقتصادياً و ارتداد نحو سوق منفلة من ضوابطها-(٢٤)
- ٦- التكاليف الاجتماعية الباهضة لاقتصاد السوق المعولمة و تجلياتها في بلدان مختلفة----- (٣٣)
- خاتمة----- (٥٥)
- الهوامش----- (٥٩)

• دراسة مقدمة لندوة : اليمن والعولمة - صنعاء ، ٩- ١٠ يوليو ٢٠٠٢م، منشور ضمن كتابات و أبحاث ، مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء، ٢٠٠٢

• كما نشرت على موقع المرصد اليمني لحقوق الانسان : WWW.YOHR.ORG

المقدمة:

قد يبدو التعاطي مع العولمة من منطلق محايد أمراً ممكناً و طبيعياً. فالكثيرون يحرصون على تصويرها بأنها ظاهرة لا تختلف من حيث حتميتها عن الثورة الصناعية في أوروبا التي اجتاحت كل من حاول الوقوف في طريقها، و أضحت أمراً واقعاً يتقبله الجميع. و العولمة كما تبدو ظاهرياً من منطلق كهذا – هي عملية تغيير جعلت العلاقات و التفاعلات بين مختلف الاقتصاديات و الدول و الناس تبلغ حداً مذهلاً من التسارع و التكامل و العمق، و أمنت بنشرها الواسع للتقنيات الحديثة و المعارف و وسائل الاتصال و المعلومات المتدفقة ما يدفع العالم نحو التحول إلى "قرية كونية" يقطنها "مواطنون عالميون" (كما يحلو لبعض المتفائلين وصفها)، و ما يعجل بوتيرة النمو الاقتصادي و التقدم البشري. و مع أن جدل العقد المنصرم بين أنصار و خصوم العولمة أبرز كثيراً من المخاوف و الشكوك تجاه آثار و نزعات خطيرة لهذه الظاهرة، و أثار أسئلة حائرة شتى حول مزاياها و منافعها ... إلا أن ما رافق و ترتب عن تلك الحوارات – الساخنة منها و الهادئة – من تحليل و بحث لماضي و حاضر و مستقبل العولمة، يكشف عن إمكانية واسعة لتصويب و تدقيق و تطوير الأحكام و المفاهيم المروجة و المنتقدة للعولمة على حد سواء. و هناك من الحثييات و الوقائع ما يدفع نحو القبول ببعض من أوجهها، و رفض البعض الآخر. كما أن حججاً قوية أخرى تدعو إلى إعادة النظر في فكرة وجود عولمة واحدة و البدء بالتعامل مع عولمات عدة لكل منها أسبابها و مضامينها و نتائجها.

و مهما تعددت المداخل و الزوايا التي يمكن من خلالها النظر إلى العولمة و مهما بدت ممكنة محاولات التعاطي الانتقائي و المحايد معها، يبقى الأمر مختلف كثيراً عند الملامسة الأكثر تحديداً لبعض الآثار المباشرة للعولمة، و التي يهمننا منها هنا تحريرها لقوى السوق من الضوابط و من السيطرة الاجتماعية – السياسية و ما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية و اجتماعية يغدو الحياد تجاهها أمراً بالغ

الصعوبة. فهذه الآثار بالذات تكشف بوضوح كامل طابع العولمة المتحيز للنوازع المتوحشة للأيديولوجيا الرأسمالية و جموحها نحو الفرض القسري لليبرالية الجديدة بسوقها الحرة العالمية، و محاولة تحويل السوق المعولمة هذه إلى قدر محتوم على المجتمعات كافة و في مقدمتها مجتمعات البلدان النامية، التي صممت لها برامج و سياسات "الإصلاح و التكيف الهيكلي" لدفعها نحو ذلك المصير الليبرالي الجديد مهما كانت تبعاته و مهما تعارض مع خصوصياتها و ثقافتها.

و مع أن الليبراليين الجدد كانوا قد اعتبروا الانتشار و التنبني الواسع لشعار "حكومة الحد الأدنى" و لسياسات السوق الحرة و ما رافقها من حركة أكثر حرية للسلع و رأس المال من أهم الانتصارات التي حققتها العولمة ... إلا انه شتان بين الأصوات المجلجلة للتبشير بفضائل العولمة و سوقها الحرة التي أطلقها هؤلاء و هم مزهونون بسقوط سور برلين ثم الاتحاد السوفيتي، و بين أصواتهم الباهتة و المبسوخة التي يحاولون اليوم أن يبرروا بها التبعات المأساوية للسياسات الاقتصادية الليبرالية المعاصرة التي جعلت العالم يستقبل القرن ٢١ و هو مثقل بتفكك اجتماعي و انهيارات اقتصادية و توترات سياسية لا حصر لها، بل و مهدد بكارثة إنسانية محدقة. الأمر الذي جعل المعارضة للعولمة بأبعادها المتوحشة تتحول إلى حركة جماهيرية عالمية منظمة بدأت تحقق نجاحات ملموسة في أكتوبر ٩٩م بإفشال أعمال مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد في سياتل، ثم تتابعت بخطى حثيثة في مدن متفرقة كبراغ و دافوس و كيبك و جوتنبرج و غيرها من المدن التي احتضنت مؤتمرات و لقاءات لمختلف مؤسسات العولمة. و قد دافعت هذه الحركة في مطالباتها عن فقراء العالم خاصة و ما يتعرضون له من آثار مأساوية و من استلاب لحقوقهم الأساسية و تدمير للبيئة و غيرها بسبب سياسات النظام الرأسمالي بأسواقه الحرة المعولمة و نشاط شركاته متعددة الجنسية.

أما ما شهدته مدينة جنوه في يوليو ٢٠٠١م من تظاهرات صاحبة ضد قمة الدول الصناعية الثمان الكبرى، و اشتراك ما يقارب ٢٠٠ ألف من المحتجين فيها، و سقوط أول شهيد للحركة برصاص الشرطة الإيطالية، فلا شك انه سيغدو مؤشراً

ذا دلالة خاصة بالنسبة لمستقبل حركة مناهضة العولمة. إذ ليس صدفة أن يحاول الرئيس الفرنسي شيراك استرضاء المحتجين يومها بالتأكيد على ضرورة جعل العولمة أكثر رحمة و إنسانية و تنظيمياً. فهل هذا يعني أن السحر آخذ في الانقلاب على الساحر؟ إن تلك الحملة المكثفة سياسياً و إعلامياً التي بدأ بها أنصار العولمة هجومهم لمطالبة الدول و الناس بإنقاذ أنفسهم و الإسراع بالتكيف مع فكرة العولمة بمطالباتها القادمة، بدأت اليوم تواجه هجوماً مضاداً و منظماً يقوده أعداء العولمة في مختلف بقاع العالم و يرغمون به قادة العولمة على التفكير ملياً في إمكانية "تكييف العولمة" لتأخذ في اعتبارها احتياجات الناس الأساسية. فما هي دلالات ذلك التحول؟؟

يمكن لتجربة البلدان النامية خاصة في التعاطي مع دعوات العولمة و سوقها الحرة و في الحصاد لآثارها أن تقدم مثلاً مناسباً عن تبعات ما تفرضه العولمة من بدائل اقتصادية و سياسية في حالة التعاطي معها بسلاسة و انصياع، و دون أن يترافق ذلك – على الصعيد الرسمي خاصة – باستعدادات جدية تظهر قدراً كافياً من الحيطة و التأهيل الداخلي للاقتصاد لمواجهة التبعات المقبلة. فما يعانيه الوضع الاقتصادي، و التنمية عموماً من أزمات و اختلالات عميقة و ما يتولد من تفككات اجتماعية و توترات سياسية يبدو نتيجة طبيعية لتلك السياسات التي فرضتها حالة الانبهار و اللهث وراء ليبرالية التصحيح الهيكلي و الوصفات السحرية لمؤسسات العولمة خلال العقدين المنصرمين. و هي سياسات صممت عند تبنيها و كأنها كفيلة لتمهيد الأرضية الملائمة لاستنساخ نظام السوق الحرة المبتكر كلياً لدور الدولة خاصة في المجال الاجتماعي. فكرست بمحصلتها ما يشبه النهج السياسي – الاقتصادي النقيض لكل قديم، و الذي لم يظهر صناعه و منفذوه ميولاً حيادية من شأنها أن تنوء بالتجربة التنموية عن حمى العصبية الأيديولوجية، فتحولت نزعة ردة الفعل المضادة للدور الذي تحملته الدولة سابقاً و مهامها الاجتماعية إلى يافطة يحرص المعنيون بالسياسات الاقتصادية على تكرار رفعها للتعبير عن الولاء المطلق للدعوات الإصلاحية – الليبرالية و الرائجة عالمياً، و عن العداء المطلق

بالمقابل لكل ما له علاقة بالماضي "الشمولي" الممركز "و المخطط" و غيرها من التسميات التي اصبح استخدامها مفضلاً للإفصاح عن رفض ذلك الماضي برمته. لكن واقع التعامل مع أبعاد العولمة و سياساتها الليبرالية الجديدة يظل أيضاً محكوماً بعوامل و مداخل متعددة. فهناك من التقديرات ما يبرر كلياً ذلك النهج و يعتبره خياراً حتمياً لا مناص منه أو انه أهون الشرور المفروضة فرضاً بحكم أن ما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية من ترد خطير في ظل شحة الموارد و ما استجد من توازنات دولية و إقليمية، كل ذلك إنما يقضي تماماً على فرص اللجوء إلى بدائل أخرى لا تعتمد على "هبات" العولمة و مؤسساتها الدولية.

و بين المواقف النقدية الراضية و المواقف التبريرية الداعمة لسياسات السوق المعولمة و لتبعاتها تبرز أسئلة هامة حول الكثير من الخلفيات و الأسس التي تركز عليها تلك المواقف، و هي قضايا تحتاج في تقديرنا لمزيد من البحث و التدقيق:

- فكيف يمكن تفسير التحولات و التراجعات المستمرة في المفاهيم و السياسات الليبرالية بشأن اقتصاد السوق و آلياتها؟

- و إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المسلمات النظرية لليبرالية الاقتصادية و على النماذج التقليدية لسياساتها في معالجة المشكلات الاقتصادية و التنموية للبلدان النامية و علاقاتها بالبلدان الرأسمالية المتطورة؟

- و ما هي الآفاق التي يمكن أن تبشر بها العولمة في ظل أنماط التنمية القائمة و علاقة التهميش و التبعية لبلدان الأطراف ضمن نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي؟

- و هل الدوافع المعاصرة للموجة الحالية لعولمة السوق و تحريرها تركز على أساس موضوعي يجعل منها ظاهرة حتمية فعلاً؟ و هل كان للأيديولوجيا دور ما في تحفيز و انتشار هذه الظاهرة؟

- و بالنظر إلى التكلفة الباهظة اجتماعياً لما تفرضه العولمة من آليات للسوق الحرة.. ألا يبدو أن تلك التكلفة تنذر بأفاق تتناقض مع توجهات و دعوات العولمة و تبشر بتراجعات جديدة في السياسات الليبرالية؟

تلك أهم الأسئلة التي ستساعد الإجابة عليها في الوصول إلى تقييمات عقلانية و موضوعية التعاطي مع العولمة و سياساتها "السوقية" و تبعاتها الاجتماعية و قد حرصنا أن تكون خطة بحثنا ملبية لهذا الغرض.

١. "دعه يعمل دعه يمر" شعار لمرحلة مبكرة في تطور اقتصاد

السوق.

إن ما شهده التطور العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، من اختلالات و هزات عنيفة، كان اعمق و أوسع من أن ينحصر تفسيره بتفكك ثم انهيار أسس و مقومات بقاء النظام الاشتراكي كنموذج اجتماعي – اقتصادي نقيض للنموذج الرأسمالي. فهناك مشروع سياسي جديد لليمين الليبرالي كان قد أخذ بالظهور قبل ذلك محاولاً – عبر تجربتي التاتشريه و الريجانية – إنجاز خطوات تجريبية هامة للانقلاب على الكثير من المفاهيم و المبادئ التي ارتكز عليها البناء الرأسمالي نفسه لمدة نصف قرن سابق، و تم الشروع العملي بإرساء مخططات بديلة للتحرر من ضوابط السوق السائدة حينها و الانتقال إلى نمط السوق المعولمة، المتحررة من الضوابط و المنفلتة من عقابها.

و هناك ربط منطقي لجوهر العولمة (أو الكوكبة كما يفضل البعض تسميتها) بمراحل تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. فكل انعطاف هام و عميق في مسار تطور ذلك النمط كان لا بد له من انعكاسات واضحة على صعيد المفاهيم النظرية، و من ثم السياسات التي يرتكز عليها البناء الاجتماعي – الاقتصادي للنظام الرأسمالي. و العولمة من هذا المنطلق هي ((المرحلة المعاصرة في تطور الرأسمالية، غيرت بعض معالمها و أدواتها (...)) و بقي جوهرها كما كان دائماً الاستغلال بكل الوسائل المتصورة. و هي تحاول طمس الحقيقة بالزعم بأنها "اقتصاد سوق" إسقاطاً لصفة مضمومة)) (١)، و من الواضح أن استخدام العولمة "الجلباب السوق" هنا يهدف إلى توظيف السوق ((كأيديولوجيا و ليس كألية اقتصادية، و من ثم تدخل فيه ما تشاء و تخرج منه ما لا تريد)) (٢)، ليتحول مفهوم السوق المكيف و المعذب هذا بالنتيجة إلى أيديولوجية شاملة متعددة للقوميات و المذاهب، و صيغة وحيدة لتنمية البلدان أياً كانت خصوصياتها و مستويات تطورها. و يأتي التركيز المتزايد على مسمى "الأسواق الصاعدة" بدلاً عن "البلدان النامية" ليصب في نفس الاتجاه الساعي

لترسيخ المضامين المستحدثة و المشوهة للسوق كأسس لا غنى عنها لتنمية تلك البلدان. ففي واقع الأمر لم تبق المطالبة الملحة بحرية السوق و إطلاق عنان "قواها الخفية" لترسيخ مبدأ المنافسة الحرة مبدءاً مقدساً كما حاول بعض الرواد الأوائل من مفكري الرأسمالية تصويره و تخليده تحت شعار "دعه يعمل دعه يمر". و خلال عدد من الانعطافات الهامة في تطور النظام الرأسمالي أجريت الكثير من التصويبات و التراجعات في شكل و مضمون ذلك المبدأ حيث ظهرت من التيارات و المدارس الفكرية الاقتصادية المدافعة عن النظام الرأسمالي من يتبنى مطالب تتعارض كثيراً معه.

كان تبني مبدأ المنافسة الحرة قد تم في ظروف صراع البرجوازية ضد الإقطاعية و النظام الاقتصادي التجاري العتيق "المركنتليزم". حيث أخذ هذا المبدأ يفرض نفسه كألف باء الاقتصاد السياسي منذ زمن "الفيزوقراطيين"، الذين رفعوا لأول مرة شعار "دعه يعمل دعه يمر" في العام ١٧٥٨م، مطالبين بحرية الأنشطة الاقتصادية و إزالة العوائق من طريق اقتصاد السوق التنافسي، بما في ذلك تدخل الدولة في شؤون الصناعة و التجارة. و قد واصل آدم سميث بعد عقدين من ذلك التاريخ تقديم تعليقات نظرية اشمل للمبدأ، معزراً الثقة اللامحدودة بقوة و فعالية "اليد الخفية للسوق" و داخضاً السياسات البديلة للتقييدات التجارية التي كان التجاريون ينادون بها، على الرغم أن المحاججات النظرية لأنصار مذهب الحماية لم تصل حد الإنكار لإمكانية التطور التلقائي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي(٣).

كان مذهب الحماية الجمركية يومها حريصاً على تدعيم سياسات تلبى مصالح البرجوازية التجارية في مرحلة التراكم الأولى لرأس المال. و كان المجال الرئيس للنشاط الاقتصادي في تلك المرحلة من تطور الرأسمالية هو التداول. أما الإنتاج فبقي في جوهره إقطاعياً ، مما جعل العلاقات الرأسمالية المتنامية لا تجد سنداً لمد جذورها غير الوسائل و السبل الإقطاعية كالترايبية و الوصاية و المحسوبية و الحظر و غيرها من الوسائل الملازمة لتلك المرحلة. و في مواجهة وضع كهذا و من أجل تمهيد الطريق لتطور العلاقات الاقتصادية الرأسمالية في مجال الإنتاج

المادي و الخلاص من المعوقات التي تحول دون سيطرتها على هذا المجال كان لا بد من رفع شعار "دعه يعمل" و محاولة فرضه بكل السبل بما في ذلك دعمه بالحجج و البراهين النظرية. و قد جاءت هذه الأخيرة لتستند على الافتراض القائل بأن العملية الاقتصادية تتحقق وفقاً لقوانين طبيعية (موضوعية) و أبدية تكفل بلوغ التقدم الاقتصادي دونما حاجة لتدخل خارجي بما فيه تدخل الدولة "الحارس الليلي" ليس إلا لحماية الملكية الخاصة المقدسة (٤).

من هذا المنطلق بدأت تترسخ الفكرة القائلة بأن نظام اقتصاد السوق الرأسمالية يخلق قواه الداخلية اللازمة لحراكه الذاتي و توازنه العفوي، و المؤمنة لاستمراريته و خلوده. لكن التطورات التي شهدتها نمط الإنتاج الرأسمالي بعد قيام الثورة الصناعية و ما ترتب عنها من ازدهار للنشاط الاقتصادي الصناعي لم تستتبع بالضرورة ترسخاً متزايداً لصفة "القداسة و الخلود" لمبدأ "دعه يعمل". فمع أن القرن التاسع عشر قد اعتبر عصراً ذهبياً للفكر الليبرالي إلا أن هذه الفترة شهدت بدورها تدخلاً واضحاً للدولة في ضبط حدود النشاط الاقتصادي، و بضغط من الليبراليين أنفسهم الذين ظلوا يعترفون دوماً بدور مهم للدولة (٥) طالما و مصلحة النظام الرأسمالي تقتضي ذلك.

و لعل أحد أهم دوافع تدخل الدولة خلال تلك الفترة هو الآثار الاجتماعية العميقة للثورة الصناعية التي جعلت العمال رجالاً و نساءً و أطفالاً يتعرضون لأبشع أشكال الاستغلال و التعسف من قبل أصحاب العمل ((فلم يكن مخلولاً لهم الاعتراض على الأجور أو على ساعات العمل أو على الضجيج و الرائحة النتنة في المصانع و المساكن و الحياة القصيرة الكئيبة)) (٦)، و ذلك الأمر استدعى ضرورة إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم العمل، و بالأخص ضبط الجوانب المتعلقة بعمل الأحداث و النساء أو بجوانب الأمان و الصحة. و قد اعتقد الكثير من رواد الفكر الاقتصادي حينها أن السبب الرئيس لانتشار البؤس الاجتماعي هو الصناعة الحديثة "التي اتجهت بلا ضابط نحو تحقيق فائض الإنتاج" فأصبحت وظيفة الدولة الآن هي حماية الضعفاء من الأقوياء "الحيلولة دون التضحية بالبشر من اجل تحقيق ثروة

لن يجنوا من ورائها نفعاً" (٧)، إن عيوب و ثغرات النظام الرأسمالي التي ولدت آثاراً اجتماعية حادة خلال القرن التاسع عشر كانت تجسد بوضوح متزايد الجوهر اللإنساني للعلاقات التي يفرضها ذلك النظام و تكشف "الفرق المفزع بين أجور العمال و مستويات المعيشة التي تتيحها لهم، و بين مثيلاتها لدى أرباب الأعمال – الرأسماليين" و هو الفرق الذي بلغ حداً لم يعد فيه "الحديث عن العبودية – عبودية الأجر – يمثل مبالغة كاملة". كما رأى ذلك المفكر الاقتصادي المعاصر جون كينيث جالبريث، الذي لاحظ أيضاً أن تلك المرحلة، بما أبرزته من نقاط ضعف خطيرة للنظام الرأسمالي، قد جعلت كارل ماركس (المنصف لإنجازات ذلك النظام في مجال الإنتاج و المشيد بها إشادة تامة) جعلته يضع يده "على نقطة الضعف الرئيسية في الرأسمالية، عندما رأى أن الأزمة الرأسمالية سمة ملازمة للنظام. فليس التوزيع غير المتكافئ للسلطة و لا التوزيع غير المتكافئ للدخل هو الذي سيصبح أكبر خطر يتهدد بناء الرأسمالية، و لكنه الاتجاه إلى الكساد و البطالة. و كان هذا أيضاً في الخطوة الواسعة التالية للابتعاد عن النظام الكلاسيكي، هو نقطة الضعف التي رآها كينز – كما رآها ماركس من قبله – و تصدى لها باعتبارها جزءاً أصيلاً من النظام" (٨).

و في واقع الأمر كانت الأزمات الاقتصادية الدورية قد أخذت تعلن عن نفسها خلال العقود المبكرة للقرن التاسع عشر لتواصل ظهورها خلال فواصل زمنية متفاوتة و لترسخ بذلك من الدلائل ما يؤكد الشكوك في الاعتقادات الراسخة بقدرة النظام الاقتصادي الرأسمالي على مواصلة تطوره المتناسق دون انقطاع. و كان من الطبيعي في مواجهة الأزمات و أضرارها أن تنشأ العديد من النظريات و المدارس الاقتصادية المسخرة للدفاع عن النظام ضد ما يعتبرونه تشوهات عابرة في عمليات الإنتاج أو التوزيع أو التبادل. و برغم الاختلافات الظاهرية بين ما قدمته تلك المدارس و النظريات من معالجات و دعوات لتحسين نظام الرأسمالية بما فيها التدخلات الجزئية في آلية عمله و تطوره، كان الإجماع بينها سائداً حول المسألة المحورية : التأكيد على أن الأزمات ليست خاصية ملازمة للإنتاج الرأسمالي و لا

تخلقها سوى اختلالات عرضيه في آلية النظام لا تمت بصلة إلى جوهره. و عموماً لم يتجرأ أحد خلال تلك المراحل على التشكيك في خلود الآلية العفوية لنظام اقتصاد السوق الرأسمالي و تطوره الصاعد و المتواصل.

٢. في مواجهة تناقضات و أزمات المرحلة الاحتكارية للرأسمالية

؛

الكينزية – ثورة لإنقاذ اقتصاد السوق من تبعاته.

و على تخوم القرنين التاسع عشر و العشرين كانت البنية المتشكلة للاقتصاد العالمي بما شهدته من تركيز متعظم للإنتاج وطنياً و دولياً و ما فرضته من اختلالات و تعارضات، تنبئ بوضوح بمقدم أزمة لا مفر منها للنظام التقليدي لاقتصاد السوق. و كان ف.ا.لينين قد أوضح في معرض تحليله لتلك المرحلة بالذات من تطور الإنتاج الرأسمالي، و بالاعتماد على تعميم معطيات هائلة حول التركيز العالي للإنتاج، أن ذلك النمو الكمي قد قاد إلى تحولات نوعية – إلى تحول بعض الخصائص الأساسية للرأسمالية إلى نقيضها تماماً – مع الحفاظ في ظل هذا التحول على طبيعة الرأسمالية (٩)، و اعتبر النتاج الحاسم و الأهم لهذه العملية هو تحول المنافسة الحرة إلى الاحتكارات. فلقد حتمت الدرجات العالية لتركز الإنتاج ظهور الاحتكارات التي أصبحت في مطلع القرن العشرين أحد أسس مجمل الحياة الاقتصادية للرأسمالية و "قانون عام و أساسي للتطور المعاصر للرأسمالية" (١٠) و بتدهور المنافسة، و اتساع الانتهاكات المفرطة لقواعد السوق، الناجمة عن الاحتكارات و عن التركيز الواسع للإنتاج و للشركات، أخذ طابع الأزمة التي يعانيها النظام الرأسمالي يزداد تفاقماً ليتجاوز حدود تقليص الإنتاج و خفض العمالة، فيؤدي الاختلال المباشر لآلية عمله و لتماسك بنيانه و احتدام الصراع بين قواه الداخلية إلى ظهور أزمة أكثر شمولية، بدأت باندلاع الحرب العالمية الأولى ثم بقيام الثورة البلشفية و الاتحاد السوفيتي، و ازداد الوضع حرجاً و صعوبة، حتى في ظروف السلم، خلال الأزمة الكبرى للأعوام ١٩٢٩-١٩٣٣ المسماة "بالكساد العظيم" و

التي قذفت بالرأسمالية ٥٠ عاماً إلى الوراء و بعشرات الملايين من الناس إلى الشوارع لتتركهم محرومين من المأكل و المسكن و من ابسط مقومات العيش.

و في مواجهة وضع مترد كهذا كان طبيعياً أن تدق أجراس إنذار غير مسبوقه للتفكير ملياً بسبل الحفاظ على الرأسمالية كنظام اجتماعي يتهدهه خطر الانهيار في حالة استمرار الاعتماد على آليات التطور العفوي. فأخذت القناعات تتعزز حول أهمية تدعيم "يد السوق الخفية" بيد محسوسة و واعية و منظمة لتتمكن من تجاوز نواقص آليات التصحيح الذاتي للنظام الكلاسيكي. و قد عبر اثر ذلك عدد من كبار المفكرين الاقتصاديين الليبراليين – أمثال الفين هانسن – عن قلقهم من "التيار الجارف للأحداث التي تدفع بالمجتمع المعاصر في بحر هائج نحو أرض مجهولة"، و عن "الحاجة الملحة لحل معضلة صعبة تتعلق بتحويل النظام الرأسمالي إلى نظام متناسق و قادر على العمل"(١١). و كن واضحاً أن الحلول المطلوبة من الصعب أن تأتي منسجمة مع الوصفات النظرية التقليدية و لا مع القوى و الآليات العتيقة للنظام الرأسمالي. "فالقوة العجيبة" المؤهلة لتحويل الآلية العفوية لاقتصاد السوق الرأسمالي إلى نظام متناسق و قادر على العمل لم تكن سوى الدولة، أو التنظيم الحكومي الواعي للاقتصاد.

و لم تكن صدفة أن ترتفع أصوات التمجيد لأبرز واضعي الأساس النظري لفكرة تجاوز التناقضات العميقة للرأسمالية باستخدام أساليب التنظيم الحكومي – جون ماينارد كينز. فقد كتب الكينزي الأمريكي المشهور هاريس حينها ((أن أولئك الذين يؤمنون بأن الرأسمالية المطورة، المبنية على أساس الإدراك العقلاني و التدخل المحدود للسلطة الاجتماعية قادرة على أن توفر بدرجة كافية الحرية السياسية و الأمن الاقتصادي، يحيون كينز باعتباره الحصن الواقعي من الشيوعية و منقذ نظامنا الحر)) (١٢) و للتأكيد على الأهمية الفائقة لما قام به كينز من تأسيس نظري لمحاولة ترسيخ النظام الرأسمالي و الاحتكارات بمساعدة الدولة أشار هاريس إلى أن كينز ((أهدى للرأسمالية الديمقراطية فترة حياة جديدة، فما قام به ثبت هذا المجتمع لعمر مديد، في وقت كان يتهدهه خطر قاتل)) (١٣).

و كانت ما أسميت يومها "بالثورة الكينزية" قد بدأت بالظهور في ثلاثينيات القرن العشرين بعد أن أثرت إلى حد كبير أزمة الكساد العظيم على منظومة أفكار الاقتصادي الإنجليزي كينز، و اعتبر التداعيات المهولة للأزمة مثلاً حياً يدعم مطالبته بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. و خلافاً للتوجهات النيوكلاسيكية السابقة له و التي اعتمدت المدخل الاقتصادي الجزئي في التحليل، المنطلق من منظور الوحدات الاقتصادية و الشركات المنفردة، جاء كينز ليفرض المدخل الاقتصادي الكلي معتمداً على دراسة العلاقات و التناسبات بين القيم الاقتصادية الكلية كالدخل القومي و الادخار و التراكم، و مفترضاً أن الاقتصاد يستطيع أن يجد توازنه فيما اسماه "بتوازن العمالة الناقصة"، و دعى الحكومة للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من اجل دعم الطلب.

و قد أولى كينز اهتماماً خاصاً بموضوع "الطلب الفعال" أي بالاستهلاك و التراكم اللذين ينشأ عنهما ذلك الطلب. و حاول بالاعتماد على توجهاته تلك إرساء أساسه النظري الخاص لموضوعات العمالة و الميل الاستهلاكي و الفعالية الحدية لرأس المال و دور التوظيفات الاستثمارية(١٤). و كان من أهم ما تميزت به النظرية الكينزية هو تعزيز صلة الاقتصاد السياسي بالسياسة الاقتصادية، حيث اعتبرت الكينزية سياسة عملية لمكافحة الكساد، و هي السياسة التي لم تسلم بحتمية البطالة و الأزمات كظواهر ملازمة للمجتمع الرأسمالي، و اعتمدت برنامجاً اقتصادياً تنفيذياً للحكومة لممارسة دور رقابي – توجيهي مركزي على أمور كانت سابقاً تخضع في الأساس للمبادرة الفردية.

و على الرغم من أن ذلك التوجه قد شكل انعطافاً و تحولاً فجائياً في آليات عمل اقتصاد السوق الرأسمالي إلا أن نتائجه على صعيد تكييف و تطوير الاقتصاد الرأسمالي أكدت ضرورته و أفضليته منذ أربعينات القرن العشرين. و لم يكن اللجوء إلى دور الدولة مجرد خيار عرضي بقدر ما جاء ملتبساً و منسجماً مع سيادة منطق الاحتكار و إقصاء دور المنافسة الحرة. فالمهمة الاقتصادية للاحتكار هي التدخل المباشر و الهادف لتحويل اللعبة العفوية ضمن عمليتي الإنتاج و التوزيع إلى

لعبة موجهة و مسيطر عليها للاستحواذ على فائض أرباح احتكاري. لذلك فإن محاولة فرض دور تدخل الدولة لم تخرج عن نطاق السعي لاستخدام السلطة لتمكين الاحتكارات من جني فائض أرباح متنامي بسبل أكثر ضماناً و أكثر قابلية للسيطرة من جهة و من جهة أخرى لصالح التحكم في التبعات الاجتماعية المترتبة عن أية اختلالات قد تنشأ جراء ذلك. فالموازنة الحكومية كانت قد أضحت تجتذب مقادير متزايدة من الدخل القومي، و تلك بالذات مصادر هامة يمكن استخدامها على نحو منظم و مأمون لصالح الاحتكارات الرأسمالية بدرجة رئيسية مع الأخذ في الاعتبار بعض المتطلبات الاجتماعية الملحة التي تؤمن قدراً كافياً من الاستقرار و التوازن الاجتماعي. و كانت توجهات كينز قد وجدت معارضة في أمريكا بعد نشر كتابه "النظرية العامة" عام ١٩٣٦م، لكنه لم يأت العام ١٩٤٥ إلا وقد تم تبني مشروع قانون **S380** الذي أصبحت بموجبه مبادئ كينز الاقتصادية معتمدة في صورة قانون يلزم الحكومة الأمريكية في حالة تعذر تحقيق العمالة الكاملة و المستمرة بوسائل أخرى ((أن توفر ذلك القدر من الاستثمار و الإنفاق على المستوى الفيدرالي الذي يلزم لضمان العمالة الكاملة المستمرة)) (١٥). و لم يقتصر دعم الدولة للاحتكار على ما تتيحه الموازنة الحكومية لها من مجالات متجددة و مضمونة للنشاط الاقتصادي و جني الأرباح على الصعيد الوطني، فقد تعدى ذلك كثيراً باتساع نطاق تأثير الدولة لتأمين ظروف و آليات النشاط الخارجي للشركات الاحتكارية لتسهيل عبورها للحدود القومية و نهبها للشعوب الأخرى على الصعيد العالمي. و بغض النظر عن الكيفية التي نظر فيها الفكر الاقتصادي الليبرالي إلى أسباب الأزمات الاقتصادية الدورية منذ منتصف القرن الماضي، فإن جميع تياراته تقريباً أصبحت تبحث عن المخرج من الأزمات في تدخل الدولة في هذا الشكل أو ذلك. و كان النموذج الأكثر خصوصية في وحشيته بين تلك التيارات ((هو ذلك الذي ربط إمكانية التطور الخالي من الأزمات بالحروب و عسكرة الاقتصاد)) (١٦) فعلى أساس نظرياته تم تبرير و تحفيز حمى الحرب الباردة خلال العقود اللاحقة و

استحداث ترسانات مخيفة من الأسلحة النووية و برامج و شبكات حديثة لحروب من نوع جديد.

و عموماً كان الفكر الاقتصادي الليبرالي قد شهد منذ ثلاثينات و أربعينات القرن الماضي انعطافات حاسمة نحو تبرير دور التنظيم الحكومي و تدخل الدولة في الاقتصاد و اعتماد التخطيط كأسلوب يمكن للاقتصاد الرأسمالي نفسه استخدامه للضبط و توجيه الممرکز لأنشطته و آلياته و من منظور أكثر شمولاً، و بالأخذ في الاعتبار التوجهات الراديكالية لتعزيز دور الدولة في الحياة الاقتصادية خلال بعض الفترات فإنه يمكن حصر نموذجين أساسيين للأشكال التي تجلى بها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية :

الأول : عن طريق التأثير غير المباشر للتنظيم الحكومي، و بالتالي و التمازج مع آلية السوق و الخضوع لها، و قد طبق في اغلب بلدان اقتصاد السوق حيث ظهرت دعوات جادة لتسميته أيضاً بالاقتصاد المختلط. و استند على النظرية الكينزية بدرجة رئيسية.

الثاني : عن طريق التأثير المباشر للتنظيم الحكومي، بالوقوف فوق السوق و إخضاعها بهذا الشكل أو ذاك (أو تجاهلها في أسوأ الحالات) و قد طبق بأشكال و مضامين متفاوتة في روسيا و البلدان الاشتراكية إضافة إلى إيطاليا و ألمانيا(١٧) و استند على تأسيس نظري لتيارات راديكالية متعددة.

على هذا الأساس ظهرت مقومات انطلاق مرحلة جديدة في تطور اقتصاد السوق الرأسمالية ببرامجها السياسية – الاقتصادية التي جعلت من المسألة الاجتماعية محوراً هاماً لنشاط الحكومة و توجهاتها، و كانت ابرز الأمثلة المبكرة لتلك البرامج، برنامج الرئيس روزفلت "نيوديل" في الولايات المتحدة "وتقرير بفريدج" في بريطانيا(١٨) اللذين تولدت عنهما تجربتان أسستا لمرحلة تطور لاحق أصبحت تسمى مرحلة "الرخاء"، كانت الدولة هي الأداة المنظمة و الفاعلة في صياغة ملامحها. و لا بد من الملاحظة أن التوترات و الصراعات الاجتماعية و

السياسية قد لعبت دوراً أساسياً في فرض ذلك النمط من نظام اقتصاد السوق الموجهة، و هو النظام الذي ساد و بلا منازع طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى الربع الأخير من القرن العشرين بأسواقه الخاضعة للكثير من الضوابط و القيود، أكسبته بعداً اجتماعياً متميزاً حين عززت آلياته ببنيان اجتماعي اكثر تماسكاً و بأسلوب حكم اكثر قدرة على امتصاص التوترات و السيطرة عليها.

٣. التنمية الاقتصادية – اختبار صعب للمعايير التقليدية و النمطية

لاقتصاد السوق في البلدان النامية.

و خلال تلك الفترة بالذات ظهرت على الخارطة السياسية مجموعة البلدان النامية، بعد أن أخذت تحرز استقلالها تباعاً و تحاول الخروج من دائرة السيطرة السياسية الكاملة للبلدان الاستعمارية، الأمر الذي جعل المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية تحتل مكاناً بارزاً ضمن الاهتمامات النظرية للفكر الاقتصادي، فنشأت الكثير من النظريات و الرؤى الاستراتيجية لنمط التنمية الذي يمكن لهذه البلدان اعتماده، وقد استندت على افتراضات نظرية كثيراً ما اختلفت و تعارضت في منطلقاتها و تقييماتها لأسباب التخلف و لعوامل النمو الاقتصادي و بالتالي للاتجاهات و الأنماط الممكنة للتطور الاقتصادي عموماً.

كان من أهم النظريات التنموية المبكرة، تلك التي أعادت أسباب التخلف الاقتصادي إلى "حلقات الفقر المفرغة"، (١٩) و طالبت لتحطيم تلك الحلقات باستراتيجيات للتنمية تهتم بمعدلات النمو الاقتصادي و توازناته. و قد اشتهر بينها اتجاهان متعارضان : طالب الأول "بتنمية متوازنة" تعتمد على تطوير كافة أو غالبية القطاعات الاقتصادية في آن واحد، بينما طالب الآخر "بتنمية غير متوازنة" تعتمد على خلق اختلالات متعمده من خلال التركيز على قطاع إنتاجي أو اكثر حيث التطور التقني و النمو الإنتاجي يتحققان بفاعلية اكبر. كما برز أيضاً اتجاه يتبنى "الدافع الخارجي" للتنمية، طالب بتطوير مكثف و متسارع للقطاع التصديري التقليدي معتبراً انه سيجتذب موارد كبيرة لتمويل التنمية في البلد النامي، و هي

الموارد التي يمكن أن تكون على شكل عائدات التصدير و استثمارات أجنبية في القطاع التصديري و عائدات من أرباح الشركات الأجنبية، و بالاعتماد عليها كمصدر إيراد إضافي افترض هذا الاتجاه أن يحدث تأثير تنموي مباشر يترتب عنه تطور بقية القطاعات و تأمين نمو اقتصادي عام.

و عموماً ظل المدخل الليبرالي التقليدي فارضاً نفسه، بهذا القدر أو ذاك، على الكتابات التنموية الغربية، و السائرة في فلكها، و هي تسعى لتفسير مضمون و أهداف العملية التنموية. فمع اعترافها بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للبلدان النامية إلا أنها طالبت أن يبقى التدخل في حدوده الدنيا، و أن يقتصر على المجالات المتسمة بربحيته المحدودة و بدرجة المخاطرة العالية بالنسبة للقطاع الخاص، و المقصود بذلك مجالات البنية الأساسية و الخدمات العامة و ما في حكمها. أما التخطيط فاعتبرته وسيلة لدعم القطاع الخاص و لتجاوز عيوب و اختلالات اقتصاد السوق. و كان للافتراضات النظرية التي وضعها و روستو حول "مراحل النمو الاقتصادي" أثرها الملحوظ في ما توصلت إليه تلك الطروحات من استخلاصات نمطية، خاصة تلك التي طالبت فيها البلدان النامية بانتظار "النضج الطبيعي" لاقتصادياتها حتى تنهياً للسير في نفس الطريق الذي سلكته البلدان الرأسمالية المتطورة (٢٠) و بعدم التعويل على محاولات تعبئة و تسريع نهوضها الاقتصادي بسبل و آليات أخرى. و قوبلت تلك الاستخلاصات بانتقادات و اعتراضات كثيرة نتيجة عدم مراعاتها للخصوصيات التاريخية و للسمات الاجتماعية – الاقتصادية المميزة للبلدان النامية : فمحدودية مواردها المالية، و ضعف و تشتت رأس المال الوطني فيها تجعل هذا الأخير عاجزاً عن التصدر لتبني أدوار و فعاليات اقتصادية هامة بحجم تلك التي تقتضيها عملية تأسيس و بناء اقتصاد وطني متطور و مستقل. فما تحتاجه تلك العملية الواسعة من موارد و من إجراءات و تحولات سياسية و إدارية ضابطة و منظمة لمسار التنمية بكافة مقوماتها و أبعادها .. هي أمور لم يسبق لتجارب تطور الرأسمالية في الغرب أن واجهتها بخصائصها و تشابكها الحالي، و لا يمكن أن يضطلع بها على نحو كفاء و

فعال الآن غير الدول الوطنية. إن محاولات الترويج و الفرض لذلك النوع من النظريات و ما تولد عنها من "استراتيجيات للنمو" قد خضعت (خلال أكثر من عقدين من تطبيقاتها) لاختبارات قاسية و محبطة. فانهصار اهتماماتها حول قضايا النمو الصناعي و تأمين متطلبات نمو و تعاظم رأس المال، و من ثم التعويل على حلول تلقائية للقضايا الاجتماعية عبر ما يتحقق من معدلات عالية للنمو الاقتصادي، كان له عواقبه الوخيمة. فقد أدى إلى تفريط صارخ بالقضايا الاجتماعية، و ظهر النمو الاقتصادي متعارضاً تماماً مع متطلبات التقدم الاجتماعي، طالما و وضع أحدهما في مواجهة الآخر. فالتركيز على المقومات و الأبعاد التقنية – الاقتصادية للعملية التنموية، و جعل سبل تحقيق وتائر نمو عالية هي محور الجهد التنموي لم يفض بأي حال إلى بلوغ درجات و لو متواضعة من المساواة الاقتصادية و تقارب مداخيل مختلف قطاعات المجتمع، بقدر ما ترتب عنه ازدياد القضايا الاجتماعية حدة و اتساع دائرة الفقر و اليأس لقطاعات واسعة من السكان. و خلال فترة السبعينيات و بعد الانكشاف الواسع لجوانب القصور و العجز في "استراتيجية النمو" بما آلت إليه من "نمو اقتصادي بدون تطور" و ما تسببت به من خلط بين مفهومي التطور و النمو الاقتصادي، أتخذ الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم مواقف انتقادية واضحة منها و تعززت القناعات بعدم توافق هذه الاستراتيجية مع واقع و خصائص البلدان النامية و بضرورة إخلائها السبيل لبدائل أخرى تضع ضمن أولويات اهتماماتها القضايا الاجتماعية الملحة كالفقر و المجاعة و التعليم و الصحة و ظروف السكن و توزيع الدخل و جباية الضرائب... الخ. و كان بين المنتقدين الخبير البارز لدى البنك الدولي حينها، موارفيتس، الذي أظهر حماساً شديداً لضرورة اشتغال التطور الاقتصادي على تقليص اليأس إلى جانب اشتغاله على نمو متوسط دخل الفرد. و رأى في البنية الاقتصادية محدداً رئيسياً لتوزيع الدخل (٢١) فقد تكشفت الصعوبة الفعلية لإعادة توزيع الدخل بواسطة الضرائب و غيرها من الفعاليات الاجتماعية بعد توزعها الأولي كدخول ناجمة عن النمو الذي تحقق، أي بعد أن تكون بنية النمو نفسها قد أنجزت عملية التوزيع. لذلك حين

تعرض تلك البنية لعملية تغيير موجهة سلفاً لتكسيبها بعداً اجتماعياً معيناً فأنها تصبح قادرة على ضمان توزيع مسبق أكثر عدلاً للدخول، و هذا معناه أن السياسات الاقتصادية ينبغي أن تستوعب سلفاً هدف تحقيق القدر المطلوب و الممكن من المساواة أو من إعادة توزيع الدخل، عبر تبني إصلاحات اقتصادية كفيلة ببلوغ ذلك.

و شيئاً فشيئاً استحوذ هذا البعد على اهتمامات المعنيين بقضايا التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبلدان النامية بمختلف اتجاهاتهم، بما في ذلك المنظمات الدولية ذات العلاقة، و ظهرت العديد من النظريات المستندة على حيثيات و فرضيات جديدة لمفهوم التنمية أو التطور، منها مثلاً نظريات "التطور البديل" و "الحاجات الأساسية" (٢٢) و غيرها من المفاهيم التي تبلورت وفقاً لها صياغة استراتيجية جديدة للتنمية هدفها المعنن الوفاء بالحاجات الأساسية للناس و "الإسهام في التطور الاقتصادي و الاجتماعي بغية التقليل الكبير للفوارق القائمة بين البلدان المتطورة و النامية و كذلك التصفية السريعة للبؤس و التبعية .." (٢٣) و قد اعتمدت مضامين نظرية "الحاجات الأساسية" في صياغة أسس و أبعاد السياسات الاجتماعية المتبناة دولياً، كما اصبح عدد متزايد من البلدان النامية يفضل اعتمادها أيضاً عند صياغة خطته للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية.

لكن عملية التبنى الدولي و الوطني لاستراتيجيات جديدة تستوعب المضامين و الأهداف الاجتماعية المذكورة، بأبعادها العامة، و بالصيغة الدعائية المنمقة التي عادة ما عُرضت بها، هذه العملية بحد ذاتها لم تكن كافية للفرض الفعلي الواسع لنمط التنمية الجديد، و لتحويله إلى سياسات و برامج تنفيذية لتحويلات بنيوية كفيلة بتلبية الحاجات الأساسية لأوسع قطاعات السكان. فالبلدان النامية تتمايز كثيراً من حيث بنيتها الاقتصادية – الاجتماعية و من حيث طبيعة التوازنات السياسية – الاجتماعية لقواها الداخلية. و قد تولد عن ذلك نخب حاكمة تختلف في مدى تقبلها و أهليتها للتنفيذ الفعلي للتوجهات التنموية الجديدة و في علاقاتها و ارتباطاتها الخارجية و ما يترتب عنها من تبعات و التزامات، خاصة تجاه الغرب. فمع أن

الغرب قد رحب و دفع بفكرة "الحاجات الأساسية" إلا انه فعل ذلك ليصد بدائل أكثر جذرية، أخذت حينها تطالب بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على أساس مبادئ التكافؤ و العدالة بين كافة أطراف نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي، إلى جانب تصديه للنزعات التقدمية للتطور الاجتماعي التي انتشرت بدعم من البلدان الاشتراكية و اكتسبت منحى عملياً باختيار عدد متزايد من البلدان النامية لطريق التطور الال رأسمالي.

٤. التبعية الاقتصادية و ضرورات إصلاح نظام العلاقات

الاقتصادية الدولية.

كانت الوصفات النظرية الليبرالية بما أنتجته من برامج و استراتيجيات للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية قد كشفت بمحصلتها أيضاً عن طموح صريح للإبقاء على مضمون التقسيم الدولي الاستعماري للعمل الذي يتعزز بمقتضاه الوضع الاقتصادي التابع للبلدان النامية كمجرد ملحقات زراعية و خامية و أسواق استهلاكية واعدة ضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. و نظراً لما جسده تلك الوصفات من تحيز أيديولوجي مكشوف، و بعد ما آلت إليه تجارب العقود المبكرة للتنمية من نتائج مخيبة للكثير من الآمال التي بشرت بها الليبرالية الاقتصادية، فإن اتجاهات نظرية تنموية معارضة و نقدية أخذت تفرض نفسها لتلقى رواجاً كبيراً بعد كشفها لتناقضات ليبرالية الغرب الاقتصادية و رفضها لحالة الهيمنة و العلاقات غير المتكافئة التي تفرضها الدول الرأسمالية المتطورة.

و لعل أهم النظريات المناهضة لفكرة التبعية، و المؤسسة لمشروع التطور المستقبلي للبلدان النامية، تلك التي اشتهرت باسم "المركز و الأطراف". فأنصارها يعيدون أسباب التخلف إلى الهيمنة الاقتصادية التي تتسم بها علاقة مركز النظام

الاقتصادي العالمي (البلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة في أوروبا و أمريكا و اليابان) بأطراف النظام (البلدان النامية)(٢٤).

و من منطلق كهذا لفهم طبيعة العلاقة بين مركز و أطراف نظام الاقتصاد الرأسمالي يصبح جوهر التخلف الذي تعيشه البلدان النامية كأطراف، محكوم بفجوات أساسية ثلاث (٢٥) تفصلها عن المستوى العالي الذي بلغه المركز:

الأولى – هي الفارق الهائل بين مستوى تطور القوى المنتجة بما يعنيه من تفاوت كبير في إنتاجية العمل المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الأقل تطوراً في الأطراف و بالبنية التنظيمية – الإدارية للاقتصاد الأقل فعالية و كفاءة.

و الثانية – هي الفارق الواسع في مجال العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية، حيث لا تزال الأطراف تعاني من انتشار ملحوظ لأشكال و علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، إلى جانب تطور متفاوت للرأسمالية بالطبع يجري بسرعات مختلفة و في مجالات متباينة وفق ظروف كل بلد على حدة.

أما الثالثة – فهي الفوارق المخيفة في مستويات المعيشة و متطلبات الحياة الاجتماعية بين بلدان الأطراف الفقيرة و بلدان المركز الغنية. و هذه تظهر على شكل تباينات شديدة في بنية و حجم الاستهلاك و الدخول، و في مستويات تطور مشروعات البنية الأساسية، و في عدد من المؤشرات الخاصة بالخدمات الاجتماعية الهامة كالصحة و التعليم و السكن، ناهيك طبعاً عن نوعية الحياة و غيرها من المؤشرات الهامة.

و بتعزز و انتشار ذلك المنحى النقدي المتمازج مع التوجه الراديكالي في تفسير قضايا التخلف و التنمية خلال السبعينات، و مع احتدام التناقضات بين مجموعة البلدان النامية (ككتل سياسي مستقل حديثاً و طامح لتصفية الموروث الاستعماري بمختلف أشكاله) و بين نظام ألا تكافؤ و الإكراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، تحولت قضية الهوية الشاسعة بين مستويات التطور الاقتصادي في مركز و أطراف نظام الاقتصاد الرأسمالي إلى قضية عالمية شاملة و اتخذت المطالبات بإعادة بناء

العلاقات الاقتصادية الدولية بعداً أكثر تنظيماً و فعالية، ليتم تبنيها الرسمي من قبل المنظمات الدولية ذات العلاقة في صيغة برنامج النظام الاقتصادي الدولي الجديد (٢٦). و لعل أهم ما طمح هذا البرنامج لتحقيقه هو انتزاع عدد من المطالب العادلة لإحقاق الدول النامية في علاقاتها الاقتصادية الدولية بما في ذلك زيادة حصتها و دورها في التجارة الدولية و في المجالات المالية و النقدية، و تشجيع التصنيع و استخدام التكنولوجيا و زيادة تدفق الموارد إليها مع تقييد نشاط الشركات فوق القومية و غير ذلك.

كانت توازنات القوى على الصعيد العالمي، و حسابات الحرب الباردة خلال تلك الفترة، قد ساعدت على فرض المطالب الهامة التي شملها برنامج النظام الاقتصادي الدولي الجديد، و على استخدامها كوسيلة فاعلة للدفاع عن مصالح البلدان النامية. لكن ذلك أمر لم يتحقق و لم يسهل فرضه لاحقاً دون مقاومة من الطرف المتضرر – و هو الشريك الأقوى في السوق العالمية و مركز نظام الاقتصاد الرأسمالي. فمع تقبله الظاهري لفكرة البرنامج، إلا أن ذلك لم يتم دون بذل محاولات و جهود كثيرة لعرقلة تبنيه و إقراره دولياً ثم لتشتيته كبرنامج متكامل و الحيلولة دون تطبيق الكثير من بنوده للالتفاف على ما اشتمله من مضامين ديمقراطية و من دعوات للعدل و المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

أن تطلعات البلدان النامية لفرض سيادتها على مواردها الطبيعية و ممارسة حقها في ضبط و تقييد نشاط الشركات فوق القومية و محاولة إفلاتها من دائرة حرمانها من منافع التقسيم الدولي للعمل بتشكيلها لعدد من التكتلات و المنظمات الإقليمية و الدولية ... كل ذلك و غيره من طموحاتها المشروعة، جسد حالة رفض صريحة لاستمرارية الخضوع للألية السائدة في الضبط العفوي لعلاقات قوى السوق الرأسمالية على الصعيد العالمي، الأمر الذي عزز لدى الطرف الآخر القناعات بضرورة اللجوء إلى تكييفات نظرية و سياسية لتلافي تبعات عفوية السوق، و اعتماد بدائل و أشكال جديدة في تنظيم و توجيه عمل السوق و العلاقات بين قواها. لهذا جاء قبول الجانب الأقوى في هذه السوق بصيغة برنامج النظام

الاقتصادي الدولي الجديد كخيار "حل وسط" (ولو مؤقت) أملتته ضرورات مواجهة تشدد البلدان النامية، و كموقف تهدئة لامتصاص و احتواء نزعاتها الراديكالية الآخذة في الانتشار. و قد تم ذلك في وقت كان الاقتصاد الرأسمالي العالمي يمر بحالة ضعف و باختلالات بنيوية بشرت بها "أزمة الطاقة" التي أحدثت صدعاً قوياً في بنيته.

و إذا كانت السياسات الكينزية المعتمدة على دور اقتصادي فعال للدولة قد ساعدت اقتصاديات بلدان مركز النظام الرأسمالي على استعادة عافيتها و تحقيق نمو لم تكن تحلم به، فإن الحال بالنسبة لمجمل النظام، بمركزه و أطرافه، أخذ يشهد تناقضات و نزعات لم يعد من السهل إخضاعها لأساليب التكيف و السيطرة التي كانت ملازمة للمرحلة الاستعمارية الغابرة. فآليات الإكراه و الاستغلال الاقتصادي الصارخ التي ترسخت لقرون و كبلت الأطراف بأنماط من البنى التابعة و العلاقات الخاضعة كلياً لهيمنة المركز، هذه الآليات لم تعد مقبولة و لا كافية في ظروف ما بعد الاستقلال السياسي للبلدان النامية.

لقد أضحت مسألة تنمية البلدان المتحررة شديدة الارتباط بهدف الاستقلال الاقتصادي، و هو هدف ظل مرهون بإرساء قاعدة إنتاجية متينة لاقتصاد وطني كان حينها لا يزال مفتقر لأهم مقومات نهوضه، و إنجاز هدف كهذا أمر أكبر بكثير من أن يتحقق بالاعتماد على آلية السوق العفوية وحدها، كما هو أكبر بكثير أيضاً من أن يتصدر له رأس المال الوطني الخاص وحده، فحالة الضعف الشديد التي يعانيها هذا الأخير جعلت من مصلحته بل و من مصلحة رأس المال الأجنبي نفسه (الطامح لتوسيع و تنويع مجالات استثماراته في الأطراف) أن توكل للدولة الوطنية المهام الاقتصادية التمهيديّة الكبرى، أي إنشاء مختلف البنى و الهياكل الأساسية لنشاط رأس المال الخاص. و هذه بالذات هي الدوافع الموضوعية التي فرضت دوراً اقتصادياً متميزاً و واسعاً للدولة المتخلفة و التابعة بغض النظر عن التوجه الاجتماعي الذي تبنته (٢٧). و لم يحاول الفكر الاقتصادي الليبرالي حينها التشكيك كثيراً في ضرورة و أهمية الدور الاقتصادي للدولة بقدر ما أبرزه على نحو يميز

أشكاله و وظائفه الاقتصادية و الاجتماعية عن تلك التي تظهر في بلدان التوجه آلا رأسمالي. لكنه بالمقابل حرص على تأصيل و تبرير أساليب التأثير السياسي و الاقتصادي للدولة و بالاعتماد على الموارد المحلية و الخارجية لجعل محصلة تدخلها الاقتصادي ملبية لمصالح رأس المال الخاص و محفزة لنشاطاته، خاصة في المجالات الأكثر و الأسرع إدراراً للربح.

٥. موجة العولمة المعاصرة : نزوع نحو هيمنة الأقوى اقتصادياً

و ارتداد نحو سوق منفلتة من ضوابطها.

بموازاة ذلك عززت الدولة الرأسمالية توجهات أخذت في التنامي التدريجي لتبرير و تمرير التعديلات البنيوية المطلوبة لنموذج اقتصاد السوق الرأسمالي المفتوح و المتحرر من إشراف و ضوابط الدولة و من الالتزامات الاجتماعية التي سبق و أن فرضت نفسها. و كان التركيز منصباً على تحرير الأسواق الداخلية إلى جانب تحرير التجارة الدولية و تحرير حركة رؤوس الأموال العالمية (٢٨). فمن خلال ذلك تنهياً أنسب السبل لإعادة تنظيم و تحديث آلية الضبط التدخلية الهادفة إلى مزيد من السيطرة على تطور مجمل نظام الاقتصاد الرأسمالي و على علاقة مركزه بأطرافه. و قد اهتمت دول المركز بتفعيل و ابتداع سبل و آليات شتى للقيام بهذه المهمة، أكان ذلك عن طريق العلاقة المباشرة لكل دولة منها بدول الأطراف و منظماته أم عبر المنظمات الدولية التي استحدثت خصيصاً لذلك الغرض كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمات دولية كثيرة أخرى أهمها منظمة التجارة العالمية. و لقد تكثفت اهتمامات دول المركز الرأسمالية، عبر أدوارها التدخلية المباشرة و غير المباشرة لتأمين ظروف أمثل لنشاط احتكاراتها في البلدان النامية، و كان ما يُسمى بـ " المساعدات " الاقتصادية أو القروض التنموية واحدة من أهم و أخطر طرق التأثير و التدخل التي تمارسها الدولة الرأسمالية الاحتكارية في هذا المجال. فالاعتماد المتزايد على ذلك النوع من " المساعدات و القروض"، و استخدامها العشوائي في مواجهة المعضلات الاقتصادية – إما بإنفاقها للتخفيف

الآني من تبعات الأزمات المتفاقمة أو لمعالجات جزئية لها و ترحيلها دونما خوض جاد في اعتماد و تنفيذ سياسات اقتصادية ذات بعد وطني - إنتاجي و أفق استراتيجي تنموي شامل... كل ذلك رسخ بنى و علاقات اقتصادية مشوهة و تابعة و أصبحت إمكانية تطور البلدان النامية بالاعتماد على مواردها الداخلية بل و حتى باستخدام أشكال الاقتراض التجاري العادية أمراً صعباً للغاية... فتعبئة الموارد و تأمين مصادر متنامية للتراكم و توسيع الأسواق الوطنية و غيرها من عوامل تجديد الإنتاج الداخلية ظلت خاضعة لتأثيرات قوية تحددها العوامل الخارجية. و بعد بلوغ مديونية البلدان النامية أرقاماً فلكية تحول عبء الوفاء بالديون و خدمتها إلى وسيلة هامة لتعزيز التبعية المالية للبلدان و المنظمات الدولية الدائنة و تيسرت بذلك سبل ممارسة الضغط السياسي الخارجي على البلدان النامية و إملاء الشروط السياسية - الاقتصادية الملبية لمصالح الاحتكارات الرأسمالية و شركاتها متعددة الجنسية.

هكذا تعمق الطابع المعولم للحياة الاقتصادية للبلدان النامية و تكامل انخراطها في العملية الموحدة لتجديد الإنتاج الرأسمالي، و بتوطد دور العوامل الخارجية في تطورها الاقتصادي - الاجتماعي، أصبح اعتمادها على السوق الرأسمالية و ما تولد عنه من أنماط تابعة و غير متكافئة من العلاقات التجارية و المالية و النقدية و من ارتباطات تكنولوجية و معرفية و غيرها مبدأً حقيقياً في طريق استقلالها الاقتصادي، و أصبح مضمون عملية التطور و التنمية الشاملة لهذه البلدان شديد الارتباط بتحررها الاقتصادي و بمدى انفلاتها من دائرة الخضوع للعلاقات السائدة ضمن نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

إن ما حققته البلدان النامية من طموحات متواضعة على طريق تحررها الاقتصادي كان قد بلغ ذروته خلال عقد السبعينات حين انتزعت عدداً من القرارات الدولية المعززة لمطالبها و أنشأت منظمات و كتلتات إقليمية و دولية توحدتها في مواجهة سياسات الهيمنة و اللا مساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية، و حين تبنت طائفة منها سياسات تنموية أكثر استقلالية و تكاملاً في جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية. لكن ما تلا ذلك من تبعات و ما شهده الاقتصاد الرأسمالي خلال تلك

الحقبة من أزمات و تداعيات ولد نزعات معارضة و ردود أفعال عكسية من قبل القوى و المصالح المهيمنة في مركز النظام الرأسمالي الأمر الذي كانت له آثار خطيرة على مستقبل العلاقات مع أطراف النظام الرأسمالي. و يؤكد ذلك ما ترتب عن تلك الفترة من انعطاف واضح في مسار تطور الرأسمالية كنظام اجتماعي و كنظام اقتصادي عالمي، و ظهور الموجة الجديدة من محاولات التكييف للمفاهيم و السياسات الاقتصادية الليبرالية. و كانت تلك هي المهمة التي أخذها التيار النيوكلاسيكي على عاتقه حين أخذ يعزز وجوده للتأهيل النظري و الترويج السياسي لآليات السوق الجديدة (المعولمة) و لليبرالية بمضمونها الاجتماعي الذي يحولها إلى صيغة نموذجية وحيدة للتطور و التنمية. و قد تسنى لمجمل المراجعات و التكييفات التي تمت في مجالات النشاط الاقتصادي و في آليات السوق و دور الدولة و غيرها.. أن ترسخ بمحصلتها أهم مظاهر الموجه الحديثة للعولمة الاقتصادية، وهي المظاهر التي يمكن تحديد أبرزها بما يلي :

(١) التنوع الكبير في السلع و الخدمات التي أصبحت متداولة بين الأمم مع تقلص النزوع السالبة لبعض الدول نحو التخصص في إنتاج أو تصدير خامات و منتجات بعينها، فأضحت الصادرات و الواردات شديدة التنوع، كما انجذبت رؤوس الأموال الأجنبية نحو الاستثمار المباشر في مجالات أكثر اتساعاً، أما المعلومات و الأفكار فقد توسع و تنامي مجال تبادلها و لم تعد محكومة بحجم التبادل التجاري أو بحركة رؤوس الأموال (٢٩).

(٢) النمو و الانسياب المتسارع لرأس المال المالي العالمي، و تعاضم قدراته على الحركة لتبلغ حداً مكنه من الانتقال الفوري عبر مختلف الاقتصاديات و البلدان و القارات، دونما حاجة لارتباط معني بعمليات إنتاجية أو بضرورات تمويلية حقيقية، و قد سهل التطور التكنولوجي في مجال الكمبيوتر و وسائل الاتصال و المعلومات عملية تنامي حجم المضاربة بالعملات القابلة للتحويل و بالأسهم و السندات و وسائل الدين الأخرى المقومة بهذه العملات.

(٣) ارتباط التحولات المذكورة بتعاظم كاسح لدور الشركات و البنوك متعددة الجنسية، التي سيطرت على غالبية التوظيفات في الخارج و حولت العالم بأسره مسرحاً لعملياتها. أما البلدان النامية فأضحت الميدان الأكثر انفتاحاً و ملائمة لنشاط هذه الشركات، حيث مكنتها قدراتها المالية و الإنتاجية الهائلة و نطاق انتشار شبكات فروعها الممتدة في كل مكان و روابطها الخاصة و المتميزة مع الأجهزة و النخب الحاكمة من الاعتماد على قاعدة اقتصادية أشد تنوعاً و متانة و أساليب ضغط أكثر تمويهاً لفرض أشكال متجددة من تبعية البلدان النامية و ربط اقتصادياتها و أسواقها بآليات و أنماط النشاط الملبي لمصالح تلك الشركات.

(٤) و بسبب التطورات التكنولوجية المتواصلة و ارتفاع الإنتاجية و الحاجة إلى أسواق واسعة و مفتوحة، أصبح من الممكن أن تحل سطوة الشركات المتعدية الجنسية و بشكل تدريجي محل الدولة أو على الأقل منافستها. فأسوار و حدود الدولة و الأسواق الوطنية بما تفرضه من قيود و ضوابط للتنظيم و التوجيه الاقتصادي المالي النقدي بل و حتى السياسي، مثل هذه الحواجز أخذت بالتدريج تضعف و تفقد قيمتها بعد أن تهيأت السبل المختلفة لاختراقها من قبل الشركات متعددة الجنسية : أكان ذلك عن طريق الاستثمارات المباشرة، أو الاتفاقيات (من نوع الجات و منظمة التجارة العالمية) أو بتمرير أنماط من السياسات الاقتصادية عبر المنظمات المالية الدولية (كبرامج التثبيت الاقتصادي و التصحيح الهيكلي) أو بالاعتماد على النزعة الفوضوية المسيطرة على اتجاهات السوق العالمية لإفقاد الدولة قدرتها على التنبؤ و التهيؤ لمواجهة المخاطر الاقتصادية أو غيرها من سبل التطويق و تحطيم الولاءات و المفاهيم و القيم القديمة لإحلال قيم السوق الحرة المعولمة بدلاً عنها (٣٠) إن استغناء الشركات فوق القومية عن المفهوم و الوظائف التقليدية للدولة تطلب ابتداء أشكال حديثة و مطورة للتوظيف الأمثل للدولة، كتسخيرها لفتح الأسواق الجديدة و لإبرام الصفقات و العقود اللازمة مع مختلف الدول و الجهات و غير ذلك من سبل تدعيم استثماراتها و تعظيم أرباحها(٣١).

أن الكثيرين اصبحوا اليوم يقرون بتقلص تأثيرات الدولة القومية و ضعف سلطاتها لصالح الشركات متعددة الجنسية، لكن هناك أيضاً من يؤكد (٣٢) أن قوى السوق استطاعت إحداث تحولات هامة في بيئة عمل الدولة تجعل من الصعب إطباق السيطرة الكاملة عليها، لا من قبل تلك الشركات و لا حتى من قبل دول أخرى، و بالتالي فإن الدول ذات السيادة "لن تصبح بمرور الوقت في عداد التاريخ، بل ستنزل هياكل وسطية حاسمة تتنافس الشركات المتعدية الجنسية فيما بينها من أجل السيطرة عليها" (٣٣) و ذلك يعود إلى كون هذه الشركات نفسها تبقى معرضة بدورها لضغوطات سياسية كبيرة من طرف المجتمعات الحديثة (بدرجة رئيسية)، وهي ضغوطات يصعب تحديدها دون مخاطرة. و نتيجة لتخوف الشركات من تحمل الأعباء الاجتماعية و البيئية المترتبة عن نشاطاتها، إضافة إلى ما تواجهه من تحديات تنافسية في السوق العالمية فإن سيطرتها تبقى عرضة للضعف (و لو في مراحل متأخرة). إن وضعاً كهذا ينذر بتسرب السلطة منها أسوة بالدولة "فكلنا المؤسستين تتبدل و تضمحل. إذ أن الأسواق العالمية و التكنولوجيات الجديدة تعمل على تحويل الثقافات التي تستمد كليهما منها شرعيتها و هويتها" (٣٤).

(٥) تراجع دور "دولة الرفاه الكينزية"، الذي يمكن تفسيره كما يؤكد الأستاذ عمرو محي الدين بطغيان دور رأس المال المالي و إقصائه لرأس المال الصناعي و لنظم الإنتاج المرتبطة به. فالكينزية كانت ترى أن ترشيد العلاقات الصناعية المرتكزة على مفهوم التكامل الرأسي لعمليات الإنتاج هو أساس لابد منه "لدولة الرفاه" حيث يتم من خلاله و عبر أشكال معينة من الإنفاق العام ضمان مستوى ما من المعيشة لقاعدة عريضة من المواطنين، كما يتم في ذات الوقت بلوغ الطلب الفعال (السوق) اللازم لاستمرار ربحية الصناعة و تطورها. لكن النظام الذي فرضته الأنماط الحديثة لنشاط الشركات متعددة الجنسية تحول إلى شبكة إنتاج ذات وحدات مشتتة و موزعة في أرجاء العالم لكل منها حلقة محددة أو جزء منفرد ضمن عملية الإنتاج. و هذا ما يلغي مفهوم التكامل الرأسي و يجعل وفورات النوع تحل محل وفورات الحجم، أما وحدة الإنتاج فلم تعد مقتصرة على مصنع بذاته و لا

محصورة بحدود أو وطن معين و إنما موزعة على أصقاع العالم ككل و في ذلك بالذات تكمن أسباب التحول في طابع و مصدر المخاطر التي تواجهها العملية المعاصرة للإنتاج الرأسمالي فالقوى و العوامل المرتبطة بالسوق المحلية (بحجمها و بأطراف و مكونات محددة لوحدها الإنتاجية) لم تعد تظهر كأساس للمخاطر التي تواجه عملية الإنتاج، فالأسباب المعاصرة و المقنعة لهذه المخاطر أصبحت أشد ارتباطاً بـ"أسعار الصرف و أسعار الفائدة أو قضية الاستقرار بشكل عام" و ذلك ما يبرر استغناء الليبرالية الجديدة عن حاجتها السابقة "إلى التوازن و التوافق و التفاهم مع نقابات العمال من خلال المساومة الجماعية" (٣٥) أو غيرها من السبل التي لجأت إليها فيما مضى لتأمين أساس أكثر توازناً للاستقرار و التوازن الاجتماعي. ففي الظروف الجديدة تتكفل السياسات الاقتصادية و النقدية التي يجري الترويج لها بفرض آلياتها الخاصة هذه لإضعاف الأساس الاقتصادي للأحزاب السياسية و مختلف القوى الاجتماعية المعتمدة على أشكال المساومة الجماعية، و يأتي في مقدمة ذلك إضعاف قدرة النقابات على المساومة. و يمكن اعتبار الارتفاع المتزايد في حجم البطالة و اختفاء أنواع بكاملها من المهن و الهياكل الوظيفية و انتشار أنماط حديثة من العمل الجزئي (أو المؤقت) و العمل بعقود و العمالة غير المرتبطة برب عمل معروف و محدد من أهم العناصر المكونة لتلك الآليات. و هناك أيضاً ما تمارسه الدولة الرأسمالية ذاتها من مهام مباشرة و غير مباشرة و عبر قنواتها و وسائلها السياسية و الإعلامية و غيرها لتهيئة و إعادة تكييف مواطنيها لتقبل مبررات ممارساتها المتناقضة كلياً مع مضمون "دولة الرفاه" التي تغنت بها الرأسمالية طويلاً.

(٦) انهيار الحواجز و المعوقات التي جعلت من شرق أوروبا و سواها من الدول غير المندمجة في السوق الرأسمالية معزولة لفترة طويلة، و بذلك تحقق شرط هام لاكتمال البعد الجغرافي – السياسي لنفوذ الاقتصاد الرأسمالي العالمي، و لانتشار القيم الجديدة لسوقه الحرة المعولمة في العالم اجمع. حيث جاء انهيار الأنظمة الاشتراكية بشكل حافزاً أيديولوجياً إضافياً لهيمنة القيم الليبرالية و تعزيز المواقف

المتشددة و المتطرفة لليمين الليبرالي، فنجده في بريطانيا التاتشيرية مثلاً يحول دعواته المبكرة لأحياء السوق الحرة من مشروع لتحديث الاقتصاد و إصلاح النقابات العمالية إلى أيديولوجية "يمينية جديدة" لا تحركها أية ضرورات عملية و إنما تعطش محوم لإعادة هندسة السوق الحرة و فرض آليات و نماذج زائفة من الأسواق مهما كانت تبعاتها الاجتماعية و الاقتصادية (٣٦) كما نجده في مثال آخر (أمريكا) يحول أيديولوجية السوق الحرة التي دعا إليها في عهد ريجان اليمين الطامح للهيمنة الفكرية و لمطابقة المؤسسات الأمريكية مع السوق الحرة إلى برنامج لثورة اقتصادية و ثقافية مضادة كان ضمن حصادها "التغاضي عن عدم المساواة في المجال الاقتصادي و إنتاج ثقافة لدوائر الأعمال تتجاهل التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية دون عناء ضمير" (٣٧).

و مع أن الحماسة الأيديولوجية المفرطة لهاتين التجربتين كانت قد أودت بهما في آخر المطاف بتعرض حزبيهما إلى سقوط مروع في الانتخابات إلا أن الانعطاف نحو السوق الحرة المعولمة كان قد اكتسب من الدوافع و المقومات ما يكفي لأن تفرض و على نطاق واسع المفاهيم و السياسات الموجهة لإطلاق عنان السوق و تحريرها من الضوابط و الالتزامات الاجتماعية. فمنذ أواخر الثمانينات تعززت كثيراً الدعوات لإقامة سوق حرة معولمة و بدأت تتخذ مفهوماً نمطياً يحاول إضفاء الصيغة العالمية الموحدة لأية توجهات نحو تحديث الاقتصاد أو إعادة بنائه و يدعى بأن إطلاق العنان كلياً لقوى السوق هو السبيل الوحيد لتحقيق الرفاه الاقتصادي المنشود. منظر العولمة قد شرعوا بتسويق تنبؤات قاطعة تؤكد الانتصار الذي لا شبهة فيه لليبرالية الاقتصادية و السياسية و تبشر "بنهاية الأيديولوجيا" بل "و نهاية التاريخ"، و كان الكثير من الناس لا يزال تساوره شكوك في أن أصحاب تلك التنبؤات – أمثال فوكوياما – يببالغون كثيراً في إطلاق العنان لخيالهم و طموحاتهم، لكن القليلين فقط ظلوا يومها يمتلكون قدراً كافياً من الاستعداد للجدل الأيديولوجي و المواجهة الراضية لتنبؤات كهذه. و رغم أن ما حوته تلك التنبؤات من اليوتوبيا كان أكثر مما حوته من الواقعية و الرصانة الأكاديمية إلا أن

مقارعتها أو التشكيك بها أو اتهامها بالتحيز لأيديولوجية السوق كانت قد أصبحت في ذلك الوقت أموراً محدودة بل و نادرة الحدوث.

إن ظهور ذلك الاختلال في التوازن بين قطبي الصراع الأيديولوجي الرئيسيين : الليبرالي و الراديكالي كان يؤشر بوضوح إلى أن المفاهيم و الأسس السياسية – الاقتصادية التي ارتكزت عليها مرحلة الحرب الباردة أخذت بالتلاشي و أن تحولاً عميقاً في روح العصر شرع يتحقق على نحو دراماتيكي فاجأ العالم بأسره. لقد انهارت فعلاً، و خلال فترة زمنية قياسية، ترسانة السلاح الأيديولوجي الراديكالي و عمت في أوساط اليسار موجة ذهول و فقدان للثقة قادت إلى التشتت و دفعت بقطاعات منه إلى إعادة تكييف رؤاها و معتقداتها وفقاً للمنطق الليبرالي الذي أصبح سيد العصر.

و إزاء كل خطوة تقهقر لرؤى و قيم اليسار الراديكالي كانت الليبرالية بقيادة جناحها اليميني تحت الخطى قدماً للتبشير بخلود النموذج الغربي للرأسمالية، معززة وضعها الهجومي الكاسح بوقائع سياسية – اقتصادية حية يقدمها الانهيار المتلاحق للأنظمة الاشتراكية التي جسدت و لعقود طويلة نموذجاً للنظام الاجتماعي حاول بجدارة فرض نفسه كبديل للرأسمالية، و فجأة هاهو ينهار بسهولة تاركاً الساحة خالية من بدائل مؤهلة للمنافسة أو المعارضة الفاعلة. هكذا بدت صورة التوازنات الفكرية و السياسية في أواخر الثمانينات و مطلع التسعينات و هي صور شجعت الكثيرين حينها للتطلع بلهفة لعصر الوفرة و الرفاه القادم عبر "الرأسمالية الديمقراطية" بنموذجها الغربي بل و ربما الأمريكي تحديداً كما يتصور البعض. لكن واقع الحال كان اعقد من ذلك بكثير، إذ اتضح أن معالم هامة من تلك الصورة الحالمة كانت خادعة و مضللة. فلم يمض وقت طويل حتى بدأ خفوت الوهج الأيديولوجي الواعد لليبرالية الجديدة بعد انكشاف الاتجاهات و النوازع الفعلية لمشروعها و ازدياد كتلة المتضررين و المعارضين لتبعاته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الأليمة. فالآثار المباشرة لدعوته المجددة للإيمان المطلق بالسوق الحرة المعولمة أخذت تؤتي ثمارها التدميرية على نطاق العالم بأسره. و لم تقتصر

التوترات الاجتماعية – السياسية و الانهيارات الاقتصادية الناجمة عنه على البلدان التي اعتنقت حديثاً المذهب الليبرالي كروسيا و حليقاتها السابقة بقدر ما امتدت لتشمل بلدان غربية عتيقة في ليبراليتها و بلدان "المعجزة الآسيوية" ناهيك عن المعاناة الأشد وطأة للبلدان النامية على اختلاف مواقعها و درجات تطورها.

٦. التكاليف الاجتماعية الباهضة لاقتصاد السوق المعولمة، و

تجلياتها في بلدان مختلفة.

كان انتشار التجارب التي تسعى لإعادة ابتداء نموذج اقتصاد السوق الحرة بنسختها المعولمة، و المرتكزة على شعار "دعه يعمل دعه يمر"، قد بلغ ذروته عقب انهيار الأنظمة الاشتراكية السابقة. و هو انتشار تعزز بحالة الانتعاش و الاستنفار القسوى التي عاشتها قوى اليمين الليبرالي و هي تستكمل توضيب الساحة الدولية و تعيد ترتيبها إثر خلوها من الأنظمة و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي ناصبتها العداء لعشرات السنين.

لكن التبعات الاجتماعية الباهضة التي تولدت عن ذلك النمط من اقتصاد السوق، و الذي فرض على المجتمعات بوسائل مختلفة باعتباره نموذجاً حتمياً و لا مناص من تقبله، سرعان ما أخذت بالظهور، لتعيد إلى ذاكرة الكثيرين المحصلة المريرة لتجربة فريدة أخرى في إعادة صياغة السوق، هي تلك التي سبق للرأسمالية في إنجلترا أن أنجزتها في منتصف القرن التاسع عشر، بتأثير و تدخل مباشر من الدولة التي أزالته الحماية الزراعية و رعت عمليات التسييج "لتمكن كبار التجار من انتزاع الأراضي المشاعة" و أقرت التجارة الحرة و عدلت قوانين الفقراء لإكراههم على قبول العمل و ألغت الضوابط المنظمة للأجور لترسخ بذلك أسس تحرير الاقتصاد من مختلف الضوابط الاجتماعية و السياسية و تنشئ على أطلال أسواقها ذات الجذور الاجتماعية المتأصلة (٣٨) نموذجاً آخر لسوق غير محدودة الحريات، و هو النموذج الذي حرص على احتذائه صناعات السياسات الليبرالية الجديدة

ليستلهموا منه توجهاتهم في إعادة صياغة قواعد السوق المعاصرة و سياساتها الاقتصادية لفرضها على العالم بأسره.

و كان المؤرخ الاجتماعي كارل بولاني قد لاحظ قبل حوالي نصف قرن، في سياق تحليله لتطور المجتمعات السوقية أن "براعة التدخل السياسي المتكرر و المنتظم" قد لعبت دوراً حاسماً في نشوء هذه الأسواق، معتبراً أن تصورات القرن التاسع عشر التي فسرت ظهور السوق الحرة كنتاج للصدفة و لتطور طويل غير مخطط، هي تصورات تسقط من حساباتها حقيقة أن ((تكيف الأسواق بحيث تصبح نسقاً ذاتي التنظيم ليس نتيجة لأي اتجاه متأصل للأسواق ... و إنما حدث بتأثير المنبهات المصطنعة للغاية التي قدمت لمساعدة البنيان الاجتماعي على مواجهة وضع أوجدته الآلة)) (٣٩) و قد استطاع بولاني في نفس مؤلفه الشهير "التحول الكبير" أن يعرض صورة واضحة المعالم للآثار الاجتماعية المترتبة عن فعل قوانين السوق و التي نجم عنها تورط متزايد للحكومات فيما تتخذه من إجراءات مضادة "تفتقر إلى العقلانية و الحكمة" و هو يعتقد أن قيام الأسواق المتحررة تماماً من ضوابطها ((لا يؤدي إلى القضاء على اللوائح و التدخلات [الحكومية]، بل يتسبب في زيادتها و توسعها العظيمين)) (٤٠) كما يستخلص من عرضه لردود الأفعال تجاه تحرير قوى السوق في القرن ١٩ أن قناعات الحكام حينها بإمكانية و أفضلية اعتماد المجتمعات على نظام لسوق عالمي الأبعاد و تلقائي التنظيم لم تكن أكثر من "وهم" خطر حمل معه أسباب فشله، لأن ما تجلبه قاعدة "دعه يعمل دعه يمر" معها ليس سوى "تدمير الاستقرار الاجتماعي باستمرار" (٤١).

و لعل ذلك الوهم نفسه هو الذي جرى تكراره في أواخر القرن ٢٠، ربما بقوالب و أشكال متعددة، و لكن بمضمون و تبعات مشابهة بل و مطابقة. و قد جاءت الأساليب التي لجأ إليها اليمين الليبرالي الجديد و هو يروج و يؤسس للمرحلة المعاصرة من إعادة صياغة السوق الحرة العالمية لتكشف أيضاً عن إصرار مسبق للقفز فوق تجارب التاريخ و عظاته و عن إنكار كامل لأهمية مراعاة الخصائص و

الظروف المميزة للمجتمعات التي تجعل من إمكانية أن تُفرض عليها نماذج بعينها من الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية و من الثقافات و القيم أمراً مستحيلاً .

و يمكن اعتبار ممارسات اليمين الليبرالي الأمريكي أكثر الأمثلة تعبيراً عن نزعات كهذه. فقد بلغ شعوره بالتفوق الاقتصادي و العسكري على الصعيد العالمي و حماسه الأيديولوجية الفريدة للنموذج المعولم للرأسمالية حداً جعله يسعى بسبل مكشوفة و مستفزة للهيمنة على العالم و إعادة صياغته على الطريقة الأمريكية، بترويج الرأسمالية الأمريكية بالذات على أنها النموذج الأمثل لاقتصاد السوق الذي يمكن استنساخه في أي وقت و لكل الظروف و البلدان. و كان أحد كبار المروجين الاقتصاديين لسياسات السوق الأمريكية (جيفري ساخس) قد عبر بثقة بالغة عن أن ((الرأسمالية العالمية هي بالتأكيد أفضل ترتيب مؤسسي شهده العالم في أي وقت لتحقيق الرخاء العالمي)) (٤٢)، متناسياً الاختلافات الشديدة في الظروف و التقاليد التي ميزت و تميز ليس فقط البلدان الأوروبية عن أمريكا و لكن حتى عن بعضها البعض، ناهيك طبعاً عن خصوصيات البلدان الأخرى الأقل تطوراً في بقية القارات.

و من المفارقات العجيبة أيضاً أن نتائج تسويق النموذج الليبرالي للسوق الحرة و محاولة فرضه على بلدان كثيرة باعتباره نموذجاً وحيداً و حتمياً للتطور الاجتماعي، قد جعلت بعض المفكرين الغربيين يستخلصون عدداً من جوانب الشبه و التماثل بين النظريات التي يركز عليها ذلك النموذج و هي نظريات آدم سميث أصلاً و بين النظريات الماركسية التي قامت على أساسها الأنظمة الاشتراكية السابقة، و النظام السوفيتي تحديداً . فجوناثان ستيل يرى مثلاً ((أن نظرية كارل ماركس بشأن الحتمية التاريخية قد تبنتها ذرية جديدة من المهندسين الاجتماعيين، المستقرين في صندوق النقد الدولي، و وزارة الخارجية الأمريكية، و حكومات أوروبا الغربية، و هيئات تحرير معظم الصحف الغربية الرئيسية)) (٤٣).

بينما يؤكد البروفيسور جون جريبي - المؤيد السابق لليمين الجديد - أن هناك تماثلاً هائلاً في المعاناة البشرية و الدمار الاقتصادي للنظام الاقتصادي الذي سعى إلى إقامته كل من اللينينية و الفكر الذي الهم إصلاح السوق في روسيا ما بعد الشيوعية، برغم الاختلاف الشديد بينهما. و يرى أن السوق الحرة العالمية هي تكرار "ليوتوبيا لينين" في سعيها لإيجاد وضع للأمور لم يشهده من قبل المجتمع البشري، وضع تجاوز كثيراً السوق الحرة البريطانية في منتصف القرن ١٩ و النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي الذي استمر حتى العام ١٩١٤. ففي ظل سوق عالمية كهذه تتحرر كلياً حركات السلع و الخدمات و الأموال من أية ضوابط تسعى الدول ذات السيادة فرضها و تصبح الأسواق الوطنية من الناحية العملية منزوعة و منفصلة عن مجتمعاتها و ثقافتها الأصلية، مما يجعل ذلك الشكل المعاصر من اليوتوبيا ((منفصلاً عن التاريخ و معادياً لاحتياجات البشر و يقود في النتيجة إلى تدمير للتراث أشد من أي محاولة أخرى أجريت في هذا القرن)) (٤٤). و هناك أيضاً من حاول اختصار المقارنة بين هذين القطبين على نحو آخر : ((يقول البلاشفه : "كل السلطة للسوفييتيات!" و يطالب مؤيدو العولمة، مثل فريدمان (٤٥) بما يلي : "كل السلطة للسوق!" و التأكيد قاطع، بحيث أصبحت العولمة بما لديها من عقيدة و دعاة، نوعاً من التوتاليتارية الجديدة)) (٤٦)، هكذا أوجز ايجناسيو رامونيه (٤٧) مقارنته اثر نقده لدوجمائية توماس فريدمان و "تفكيره المنفرد" المعول على "يد السوق الخفية" في حل معضلات الاقتصاد المعاصر و مشكلات التقدم الاجتماعي الكبرى. و هكذا لخص ضيق الأفق الليبرالي الجديد الساعي لإقناع العالم بأنه لم يعد أمامه سوى طريق واحد و وحيد من اجل إدارة الشؤون الاقتصادية و بالتالي السياسية، هو طريق الليبرالية المفرطة. إن نزعات الهيمنة و الفرض و الحتمية التي ميزت السلوك و المنطق المعاصر لليمين الليبرالي، و هو يحاول إعادة صياغة اقتصاد السوق و نظامه العالمي، قد جعله يتجاوز الكثير من الخطوط الحمراء التي "روضت" الموقف الاجتماعي للرأسمالية منذ أربعينات القرن العشرين و جعلته اقل جموحاً و اكثر اتزاناً. و بتجاوز تلك الخطوط الحمراء، بدأت

المجتمعات البشرية تدفع أثماناً و تكاليف باهضة لقرارات لم تعد تملك حق الاختيار تجاهها، و هي تكاليف بقدر ما تثقل كاهل شرائح اجتماعية واسعة من تلك المجتمعات، و تعيق من تطورها بقدر ما تعري و على نحو فاضح الجوهر المتوحش للنظام الرأسمالي، بسوقه الحرة المتبرئة من التزاماتها الاجتماعية، و أيديولوجيته التي تبشر بها أمريكا على النطاق العالمي. و لعله ليس من الصعب استخلاص الكثير من الوقائع التي تبين ذلك، باستعراض بعض مما أفرزته موجة العولمة الاقتصادية المعاصرة و السياسات الاقتصادية (النيوكلاسيكية) من آثار اجتماعية على مجتمعات و بلدان متعددة :

❖ ففي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كان الانهيار الاجتماعي هو المولود الشرعي الأبرز لنهج إعادة تكييف المجتمع الأمريكي وفقاً لمتطلبات السوق الحرة المعولمة، و هو الانهيار الذي اتخذ أبعاداً لم تشهدا أي من البلدان الصناعية المتقدمة، إذ حول المجتمع الأمريكي إلى ((مجتمع منقسم على نفسه توجد فيه أغلبية قلقه واقعة بين طبقة دنيا لا أمل لها، و طبقة عليا تنكر أن عليها أي التزامات مدنية)) و هو انقسام يفوق في شدته ما تعانيه بعض المجتمعات في أمريكا اللاتينية – كالأرجنتين و تشيلي (٤٨) كما يجعل من القانون في أمريكا ((المؤسسة الاجتماعية العاملة الوحيدة، و السجون إحدى وسائل الضبط الاجتماعي القليلة المتبقية))، و تكفي للدلالة أن نشير إلى انه في بداية عام ١٩٩٧ كان هناك واحد من بين كل خمسين من الأمريكيين البالغين محتجز وراء القضبان و حوالي واحد من كل ٢٠ أخلي سبيله تحت شرط ما أو رهن الاختبار. و يشكل هذا المعدل عشرة أمثال نظيره في بلدان أوروبا (٤٩). و بإصدار الرئيس الأمريكي عام ١٩٩٦ قانون "إصلاح الرعاية الاجتماعية" كان واضحاً أن تدخلاً تشريعياً أصبح مطلباً لا بد منه لحماية التصدع الذي يهدد المجتمع عن طريق دعم العاطلين و العجزة و الأطفال و حماية الأسرة، التي جاءت قوى السوق المنفلتة و المخاطر الاقتصادية المترتبة عنها لتجعلها أكثر تصدعاً و عرضة للانهيار من أي أسرة في البلدان الأوروبية، حيث بلغ متوسط عمر الزواج في الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ سبع سنوات فقط (٥٠).

❖ و هناك بلدان ثلاث أخرى فيها من التماثل و التباين في آثار البرامج الليبرالية لإعادة الهيكلة ما يجعل الاستشهاد بها أمراً ذا مغزى خاص. و تلك البلدان هي بريطانيا و نيوزيلندا و المكسيك. فما دفعته جميعها من تكلفة اجتماعية - سياسية مقابل تبنيها لتلك البرامج الموجهة نحو إعادة صياغة مجتمعاتها و أسواقها كانت تبعات فيها لكثير من التشابه :

إذ أن عمق التفاوت و الانقسام الاجتماعي ظهر جلياً فيها جميعاً حيث تقلص حجم الطبقة الوسطى و حققت حفنة صغيرة من المجتمع ثروات هائلة غير مسبوقة، في الوقت الذي ازداد حجم الطبقة الأدنى في المجتمع ممن استبعدوا و أزيحوا إلى أدنى من مستوى خط الفقر. كما رافق ذلك تجاهل للعملية الديمقراطية و إفساد و استخدام غير مشروع لسلطات و مؤسسات الدولة، و تصدعت الائتلافات التي دعمت هذه السياسات أو أزيحت أحزابها عن الحكم.

و لكن في مقابل هذا الإقصاء و التفتيت الاجتماعي المتشابه في البلدان الثلاث، ظهر تفاوت واضح في الأداء الاقتصادي الناجم عن إعادة الهيكلة : فالإقتصاد البريطاني اصبح اكثر قدرة على المنافسة (برغم عدم تغير الاتجاه العام للتدهور الاقتصادي الذي بدأ مبكراً جداً)، و في نيوزيلندا أنجزت تماماً مهمة إعادة هيكلة الإقتصاد بتشكيل اقتصاد سوق متحرر تماماً من ضوابطه، و قدم مثال نموذجي "لصناعة الفقر على يد الدولة الليبرالية الجديدة". و اختلف الحال تماماً في المكسيك حيث أن تلك الفاتورة الاجتماعية الضخمة تم دفعها "دون نفع يذكر على الإطلاق للإقتصاد في مجموعه" (٥١).

❖ و هناك أيضاً التجربة الروسية في الانتقال إلى اقتصاد السوق، التي بدأت في العام ١٩٩١، و استخدمت لها "وصفة" العلاج بالصدمة لمحاولة غرس نموذج الإقتصاد الغربي في التربة الروسية المتميزة. لقد كانت الكلفة الاجتماعية لهذه التجربة (و لمثيلاتها في عدد من البلدان الاشتراكية السابقة) باهضة جداً. فالتدمير

الناجم عنها لم يقتصر على الحياة الاجتماعية و تماسكها، بل طال البنيان الاقتصادي من جذوره، و الدولة بمؤسساتها و أجهزتها و هيبتها.

و باعتبار أن هذه التجربة لها من المقدمات و الظروف ما يكسبها سمات انتقالية خاصة تميزها عن غيرها، فأن عرض الوقائع و الأرقام المفصلة عنها برغم ما يكشفه من حقائق مروعة عما دفعه المجتمع الروسي ثمناً "للعلاج بالصدمة"، فلن يضيف الكثير إلى صلب ما نحن بصددده. لكن مضمون هذه التجربة "المأساة" و خلاصتها هو تأكيد على حقيقة هامة تثبت أن ما حدث في روسيا منذ عام ١٩٩١ هو خير مثال على أن ليبرالية الغرب و نماذج أسواقه الحرة لا يمكن فرضها بشكل تعسفي على أوضاع و ظروف البلدان قاطبة. فواقع و ظروف البلدان لا يمكن تطابقها و لابد من مراعاتها بتفاصيلها، خاصة عند الإقدام على مغامرة خطيرة في "الهندسة الاجتماعية" كتلك التي وصفها و اقدم عليها الغرب في روسيا ما بعد الشيوعية. و لذلك لم يكن من باب الصدفة أن تظهر المقارنات (التي سبق أن أشرنا إليها) بين مواقف البلاشفة و مواقف الدعاة المعاصرين للسوق الحرة.

❖ و لننظر الآن إلى ما جلبته العولمة، و سوقها الحرة العالمية، لدول ظل العالم بأسره و في مقدمته الغرب، عقوداً طويلة يشيد و يتعنى بمنجزاتها الاقتصادية و الاجتماعية، و المقصود دول "النمور الآسيوية". فمذ مطلع عام ١٩٩٧ و لمدة عام تقريباً تتابعت جملة من الأحداث و الانهيارات المالية في تلك البلدان لتقضي على كامل بريق و جاذبية تجارها و منجزاتها.

و مع أن المؤشرات المبكرة لأزمة أسواق السندات و العملات في تلك البلدان حينها أوحى باختلالات في أجهزتها المصرفية و دفعت الحكومات إلى اتخاذ إجراءات وقائية لتخفيض عملاتها و تعزيز القدرة التنافسية لسلعها، إلا أن الوقائع اللاحقة أثبتت أن ما شهدته البنية الاقتصادية العالمية من تطورات و تغييرات جذرية أصبحت كفيلاً بتقييد بل و بإلغاء فاعلية البنى الاقتصادية الوطنية، و ما يمكن أن يعتمد عليه التدخل الحكومي من أدوات و إجراءات للتحكم في الاقتصاد و

مواجهة الأزمات الطارئة. و كان واضحاً أن المضاربات المالية هي السبب الرئيسي لما واجهته اقتصاديات تلك البلدان من أزمات. و قد وجهت أصابع الاتهام إلى المضارب الدولي المحترف جورج سوروس، الذي كان هدفه (كما خمن البعض) تدمير العملات الوطنية لتلك البلدان و الذي يتوقع كثيرون أيضاً انه عادة ما يسدد مثل ضرباته تلك إلى حيث يريد صندوق النقد الدولي كي تهرع إليه الضحية مستجدة ليفرض عليها شروطه القاسية (٥٢). و قد أوضح جورج سوروس نفسه لاحقاً ((أن أسلوب تمويل الفجوة للميزان التجاري في تايلاند من حساب رأس المال اصبح غير قابل للصمود و الاستمرار و بالتالي أبرمت صناديق سوروس عقود بيع مستقبلية للعملات التايلاندية و الماليزية أوائل عام ١٩٩٧، تحل آجالها بعد ٦ اشهر أو بحد أقصى عام من تاريخ إبرام العقد)) و اتضح ((أن صناديق سوروس لم تكن تمتلك آنذاك العملات التايلاندية و الماليزية التي تعاقدت على بيعها عند آجال مستقبلية بخضم، بل شرعت في شرائها لاحقاً عندما بدأت تلك العملات في الانهيار لتحقيق أرباح، مستفيدة من الفرق الناجم عن الانهيار الكبير لتلك العملات)) (٥٣). و عموماً فقد تبين أن التقلبات في التدفقات المالية شكلت محوراً أساسياً للزمة. فبعد إعادة هيكلة السياسات المالية و إزالة القيود التنظيمية على حركة رأس المال في تلك البلدان أخذت تراكمات رأس المال منحى شديد التسارع ليبلغ ((مجموع صافي التدفقات المالية إلى إندونيسيا و تايلاند و الفلبين و كوريا و ماليزيا ٩٣ مليار دولار عام ٩٦)) أما في العام ٩٧ الذي عانى اضطراباً في الأسواق المالية فقد ((انعكس مسار تلك التدفقات في غضون بضعة أسابيع فقط ليبلغ صافي رؤوس الأموال التي خرجت من تلك البلدان ١٢ مليار دولار، مما احدث انتكاساً قيمته ١٠٥ مليار دولار. أي ما يماثل ١١% من النواتج المحلية الإجمالية للبلدان الخمسة قبل حدوث الزمة)) (٥٤). لقد كشفت الوقائع المرافقة للزمة التي عصفت بتلك الاقتصادات القدرات الهائلة التي أصبحت تمتلكها الشركات المالية العملاقة "والمضاربة منها تحديداً" للتغلغل في عمق الاقتصادات الوطنية و توجيهها وفقاً لمصالحها متجاوزة سيادة و قدرات الحكومات الوطنية و آلياتها الحمايية التدخلية و مستغلة إفرارات

سياسات العولمة على الصعيد الدولي بما تمليه من قوانين و تسهيلات. فبالنظر إلى الحجم الهائل لتداولات هذا النوع من الشركات بالعملات (يتجاوز التداول اليومي للعملة في أسواق النقد منذ عام ١٩٩٥ إجمالي ما تمتلكه البنوك المركزية في العالم مجتمعة)، يمكننا إيجاد التفسيرات المنطقية لأسباب عجز البنوك المركزية الوطنية بل و الحكومات في مقاومة و توجيه نشاط الشركات المالية العملاقة، خاصة إذا ما ربطنا ذلك بما تحصل عليه هذه الشركات من أشكال متعددة للدعم و المساعدة عبر أهم قنوات العولمة – المؤسسات الدولية الاقتصادية ((التي ما انفكت تحل جملتها المشاكل التي تواجهها البلدان المتخلفة عبر اتهام الأجهزة الحاكمة و البنوك المركزية بسلوك سياسات تنافى و قيم التنافس الحر، و بانتهاجها طرق اقتصادية تتضارب مع الوضع العالمي الجديد مع ما يفرضه من ليبرالية و خصخصة)). (٥٥) و مع أن هذا المنحى في تحليل الأزمة – أي التركيز على دور العامل الخارجي فيها – لا يلغي أبداً حقيقة أن للزامة بمختلف أبعادها مسببات و دوافع داخلية هامة أيضاً (٥٦) إلا أن المجال هنا لا يتسع للخوض الموسع في تلك المسببات. فما يهنا أكثر هنا هو الآثار الاجتماعية للزامة و المترتبة أصلاً عن إعادة صياغة البنية الهيكلية لاقتصادات تلك البلدان وفقاً للروشتات و الفرضيات الاقتصادية للمؤسسات الدولية للعولمة. و سنحاول تتبع تلك الآثار من خلال ما أورده تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥٧) :

وفقاً لتقديرات التقرير (الذي توقع أن يستغرق انتعاش العمالة و الأجور وقتاً طويلاً) كانت التكاليف البشرية للزامة واسعة الانتشار و التنوع :

- ففي مجال الفقر : سقط حوالي ٤٠ مليون نسمة في إندونيسيا في هوة الفقر (٢٠% من عدد السكان) و ازدادت نسبة من يعانون منه في تايلاند و كوريا لتبلغ ٢١% من السكان في كل منهما.

- و في مجال البطالة : كانت كوريا و ماليزيا قد ودعتا البطالة لعدة سنوات لكن الأزمة أعادتها إليهما لتشكّل حوالي ١.٥ مليون شخص في كوريا و ٠.٣ مليون شخص في ماليزيا. و في إندونيسيا و تايلاند ارتفعت لتبلغ مليون شخص في الأولى و ٠.٥ مليون شخص في الثانية.

- الإفلاس و الأجور : أفست ٤٣٥ شركة ماليزية في الفترة ما بين يوليو ٩٧ - مارس ٩٨. و انخفض متوسط الأجور الحقيقية في كوريا بنسبة ١٠% تقريباً خلال العام الذي يلي أبريل ٩٧. و كانت النساء و الشباب و العمال هم الأكثر تعرضاً لفقدان العمل في كوريا.

- الخدمات العامة : اضطرت الكثير من الأسر إلى إخراج أولادها من التعليم في مراحلها المختلفة و ازدادت الحاجة إلى الخدمات العامة لتمويل تكاليف التعليم و الصحة. أما الإنفاق على القطاع الصحي فقد انخفضت ميزانيته بنسبة ١٠% في كل من تايلاند و الفلبين، و على قطاع الخدمات الاجتماعية و المحلية انخفضت بنسبة ٧.٦% في كل من تايلاند و كوريا. و اضطرت ماليزيا (في بداية الأزمة) إلى تخفيض جميع نفقاتها بنسب تتراوح بين ١٨ و ٢٠%.

- التوتر الاجتماعي و الجريمة : شهدت جميع البلدان المعنية تزايداً في العنف المنزلي و جرائم الشوارع و حالات الانتحار.

❖ و في أمريكا اللاتينية لم يكن الحال أفضل كثيراً حتى من بعض البلدان و الأقاليم النامية. فخلال عقدي الثمانينات و التسعينات كانت معظم حكومات أمريكا اللاتينية قد أخذت ترقص على أنغام نفس المعزوفة التي تصدح من واشنطن و تدعو إلى السياسات الاقتصادية التقليدية المرتكزة على حرية السوق، و مع كل التوقعات المتفائلة انتهى عقد التسعينات و المنطقة لا تزال عاجزة عن تحقيق نمو سريع و طويل الأجل. فالإصلاحات الاقتصادية و السياسية أنجزت بامتياز مهمة الخصخصة في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية و تحقق فعلاً انخفاض حاد في معدل التضخم و زاد حجم الصادرات و تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية إليها، لكن الحصيلة النهائية،

كما يرى بيتر حاكم (٥٨)، ظلت مراوغة و غير محددة. فمعدلات النمو في المتوسط بقيت أدنى من ٣% سنوياً، و اقل من الحد الأدنى للنمو الذي حدده البنك الدولي لتقليص الفقر و الذي قدر بـ ٣.٤%. و في أواخر التسعينات ظل دخل الفرد هو نفسه الذي تحقق قبل عشر سنوات دون زيادة. و اتضح أن معدل نمو إجمالي الدخل سيظل خلال التسعينات اقل من ١.٥% سنوياً كما كان عليه في الثمانينات ((لئبقي على غالبية بلدان أمريكا اللاتينية عام ٢٠٠٠ فقراء، تقريباً، كما كان حالهم عام ١٩٨٠)) أما التباينات في الدخل و الثروة فقد شهدت تزايداً ملحوظاً. حيث ((يحصل سبع السكان على اكثر من نصف الدخل القومي لبلدان أمريكا اللاتينية. و يحصل الـ ٢٠% الأغنى من السكان على ما يقرب من ١٢ ضعف ما يحصل عليه الـ ٢٠% الأفقر من سكان أمريكا اللاتينية)) (٥٩).

❖ و فيما يخص البلدان العربية – و بضمنها اليمن – فإن رياح العولمة و تحرير الأسواق أتت عليها (كغيرها من البلدان النامية) من اتجاهات و مصادر عدة، أهمها برامج التثبيت الاقتصادي و التصحيح الهيكلي. لكن حالة معظم البلدان العربية تزداد تعقيداً و سوءاً باعتبار أن استعداداتها و تهيئة اقتصاداتها لدخول عصر العولمة و تنفيذ سياساته لم تكن تركز على قاعدة تنموية صلبة و متوازنة، تكفل حداً أدنى من الأمان الاقتصادي يحمي مجتمعاتها من الآثار و التبعات الاجتماعية الباهضة التي تخلفها تلك البرامج و السياسات.

فبعد الرواج الذي لقيته سياسات الانفتاح الاقتصادي على الغرب و البدء بتطبيقها منذ منتصف السبعينات، أخذت النزعات التنموية الطموحة، (التي اتجهت نحو تبني خطط و مشروعات إنتاجية هامة في المجالات الزراعية و الصناعية، و ظهرت بعض ثمارها الأولية في تحويل البنية الاجتماعية – الاقتصادية المتخلفة) أخذت تتراجع تدريجياً لتخلي السبيل نهائياً في أواخر الثمانينات لنموذج التنمية الليبرالي و المعولم و لأسواقه الحرة، و بدأ التركيز ينصب على الصناعات التحويلية، و على محاكاة تجارب الصناعات التصديرية لبلدان أخرى، إلى جانب فتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية و البحث عن أنماط جديدة للشراكات الإقليمية (الأوروبية و

الشرق أوسطية) ... ثم تتالت لاحقاً ما تبقى من قائمة الإجراءات الملبية لاشتراطات صندوق النقد الدولي في التثبيت و الإصلاح الاقتصادي و البنك الدولي في التكيف الهيكلي.

و هناك خصوصية واضحة ميزت أوضاع البلدان النفطية – و الخليجية بالذات – التي اعتمدت في تنميتها على الريع الناجم عن إنتاج و تصدير النفط بكميات ضخمة كدست عوائد ربحية وافرة بأيدي الحكومات التي كفلت عن طريق الإنفاق العام مستوىً معيشياً مرتفعاً لمواطنيها، و حفزت بالمقابل أنماطاً للاستهلاك تكاد تماثل من حيث حجمها الاستهلاك السائد في البلدان الصناعية المتطورة. ناهيك عن أن الوفرة المالية لدى هذه البلدان خلال السبعينات ساعدت بطرق مختلفة على انتعاش اقتصادي نسبي في بعض بلدان محيطها المجاور، التي ضخت إليها العمالة بأعداد هائلة و حصلت منها على أشكال شتى من الدعم و الإقراض التنموي.

لكن ذلك التميز لم يعف حتى البلدان النفطية من الخضوع لاشتراطات المؤسسات الدولية للعولمة، بعد الطفرة النفطية و انخفاض أسعار النفط و تعاضم التزاماتها العسكرية، حيث عانت من مختلف عواقب تلك الطفرة و أخذت ((تستقر تدريجياً حول نمط اجتماعي ينمو مع النفط و يتأثر به))، و تقع في تبعية مزدوجة بجعل تطورها الاجتماعي معتمد على قطاع النفط بدرجة رئيسية، و بربط مصائر تطورها الاقتصادي بآليات التحكم الخارجي الخاضعة لهيمنة و إدارة شركات النفط العالمية الكبرى (٦٠). و إثر ترسخ ذلك النمط من الاقتصاد الريعي، و توجه تلك البلدان صوب السياسات التقشفية، و تخفيض الإنفاق، و إعادة تكييف اقتصاداتها بالخصخصة و الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص، فإن ((سجل الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية شهد تراجعاً ملحوظاً لا يقارن بغيرها من الدول غير النفطية، لكنه أدنى كثيراً مما كان سائداً قبل التوجه الانكماشى))، (٦١) حيث تعززت عملية تمركز السلطة و تقلصت الحقوق الديمقراطية و الخدمات الاجتماعية و فرضت الضرائب و الرسوم الجمركية و غيرها من الإجراءات التي تسببت أيضاً

في جعل ((التناحر يأخذ أشكال عنف لم تكن متصورة قبلاً)) (٦٢) و ظهور انخفاض فعلي لدخل المواطنين و مستوى معيشتهم.

يتضح إذاً أن خصوصية تلك البلدان لا تلغي اوجه الشبه القائمة بين ما وصلت إليه اقتصاداتها و ما تعانيه سائر الاقتصادات العربية من هشاشة في أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية. و في تقرير لخبراء صندوق النقد الدولي عام ٩٧، أشار هؤلاء بوضوح إلى التراجع الكبير في كفاءة الاقتصادات العربية منذ منتصف الثمانينيات و إلى عجز العالم العربي - ككتله - عن الاستفادة من الإمكانيات التتموية المتاحة عالمياً و التي يختصرها خبراء الصندوق بالعلومة الاقتصادية (٦٣).

و ليس من الصعب تلمس الكثير من الآثار الاجتماعية التي عانت منها البلدان العربية بعد هبوب رياح العولمة و توجيهها صوب سياسات اقتصاد السوق الحرة، بما جلبته من تباطؤ في النمو و في الكفاءة الاقتصادية و من انخفاض كبير في الإنفاق العام و غير ذلك من الإجراءات الانكماشية و في ظل الازدياد المستمر أيضاً لمعدلات نموها السكاني. فالعديد من المؤشرات المتعلقة بالحالة الاجتماعية و بأوضاع الفقر و التنمية البشرية اجمالاً (٦٤) أصبحت أكثر اتاحة و تكشف بوضوح عن تفاقم حالات الفقر و زيادة معدلات البطالة و التوزيع غير العادل للدخل في مختلف البلدان العربية (٦٥) و التي اصبح بعضها يعاني من "فقر بنيوي عميق". و هناك تقدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدد لفقراء الدول العربية يتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ مليون نسمة (٦٦). و في تقديرات أخرى للازدياد المتسارع لفقراء (الدخل) خلال عقدي الثمانينات و التسعينات (٦٧)، بلغ معدل انتشار الفقر خلال الثمانينات ٢٥% وفقاً لخطوط الفقر الوطنية، ليصل عدد فقراء الدخل حينها في البلدان العربية حوالي ٦٦ مليون نسمة. أما في منتصف التسعينات فقد ارتفعت نسبة الانتشار لتصل إلى ٢٨.٦% و عدد الفقراء إلى ٧٣ مليون يعيشون تحت خط الفقر.

و وفقاً لتقديرات بعض البرامج و اللجان و الصناديق الدولية لأوضاع الفقر في بلدان عربية مختلفة (٦٨) فإن :

- نسبة الفقر في مصر عام ٩١/٩٠ حوالي ٣٥%، مع معدل بطالة حوالي ١٣% في منتصف التسعينات، أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فانخفض من نحو ١٢١٣ دولار في العام المالي ٨٦/٨٧ إلى ٧٠٠ دولار عام ٩٣/٩٤ (٦٩).

- معدل الفقر في الجزائر عام ٩٠ بلغ حوالي ٢٥%، مع معدل بطالة حوالي ٢٤%.

و في بلدان أخرى قدرت معدلات الفقر على النحو التالي :

- السودان ٨٦% في الحضر و ٩٣% في الريف، عام ٩٢.

- اليمن حوالي ٤٧% عام ٩٢.

- الأردن حوالي ١٥-٢٣%، مع معدل بطالة ٢٠% تقريباً عام ٩٢.

- سوريا حوالي ٢٢% عام ٩٢.

- المغرب حوالي ٧-١٣% عامي ٩١/٩٠. مع معدل بطالة حوالي ١٦% عام ٩٥ (٧٠).

- تونس حوالي ٧% عام ٩١/٩٠.

و في منتصف التسعينات بلغت نسبة الأمية في الدول العربية إجمالاً حوالي ٤٣.٢% (و هي نسبة مرتفعة جداً بالنظر إلى كونها لا تتجاوز ١% في البلدان الصناعية و معدلها على المستوى العالمي في حدود ٨.٢١% فقط). أما نسبة الأمية بين الإناث فتشكل حوالي ١٤٦% من نسبة الذكور، أي أن حوالي ٤٦ مليون امرأة عربية لا تزال أمية. كما أن ١٠ ملايين طفل ممن هم في سن الدراسة غير مقيدون في مدارس و ٤ ملايين طفل لا يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي (٧١).

أما في مجال الخدمات الصحية و الغذائية فبعض الإحصاءات تشير إلى أن حوالي ٣١ مليون مواطن عربي لا يحصلون على الخدمات الصحية و ٥٧ مليون لا يحصلون على المياه المأمونة و أكثر من ١١٣ مليون من السكان العرب لا يحصلون على صرف صحي، و ١٠ ملايين يعانون من نقص الغذاء (٧٢).

❖ و أخيراً يمكن تتبع أهم النتائج و المؤشرات الاجتماعية للسنوات التي أعقبت بدء تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي في الجمهورية اليمنية، و التي من شأنها أن توضح الآثار الاجتماعية لتلك البرامج عند تطبيقها كنماذج جاهزة على اقتصاديات أقل نمواً، و عند محاولة السير الحثيث بتلك الاقتصادات صوب نظام السوق الحرة و دمجها كلياً ضمن نظام الاقتصاد الرأسمالي المعولم، دون بذل جهد كاف لمحاولة تكيف تلك البرامج للخصائص المحلية وفق رؤية تنموية وطنية لمعالجة الاختلالات البنوية للاقتصاد.

و لا يتسع المجال هنا للتعرض للنتائج الإيجابية التي أسفر عنها البرنامج في سنواته الأولى، بخفضه لمعدلات التضخم و بالسيطرة على العجز المتفاقم في الموازين الكلية و على سعر صرف العملة الوطنية و غيرها من النتائج التي انعكس من خلالها التحسن في الاستقرار الاقتصادي (٧٣). و مع الأهمية المرحلية التي تكتسبها مثل تلك النتائج الإيجابية، و على الصعيد النقدي - المالي خاصة، فإن آثارها على المدى البعيد و على بنية الاقتصاد الوطني ككل قد لا تبدو كذلك. أما ما يهمننا هنا فهي الآثار الاجتماعية المترتبة عن مجمل السياسات و الإجراءات الإصلاحية المنفذة منذ العام ١٩٩٥، التي سنحرص على تحليل أهم مؤشرات المتاح و المتعلقة بمستوى الدخل و عدالة توزيعه و معدلات البطالة و بعض مؤشرات حالة الفقر :

❖ فمتوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي شهد تدهوراً شديداً. فالبعض يشير إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٠% خلال التسعينات، حيث ((بدأت اليمن الاستثناء النادر في المجموعة

الدولية)) (٧٤) في وقت ارتفع فيه هذا المؤشر في كل من البلدان الصناعية و النامية و الأقل نمواً بنسب ٢٨%، ٥٠%، ١٠% على التوالي. و وفقاً لتقديرات أخرى فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي انخفض من ٦٧٧ عام ٩٠ إلى ٣٤٧ عام ٩٩ (٧٥). و يرى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨ الصادر في اليمن أن الأجور الحقيقية انخفضت خلال الفترة ما بين ٩٢-١٩٩٧ بحوالي ٧٠% (٧٦).

❖ أما المؤشرات الرسمية لتوزيع الدخل و الإنفاق (٧٧) فتظهر فجوة كبيرة في توزيع الدخل و الإنفاق بين شرائح المجتمع المختلفة. فبينما الـ ٢٠% من الأفراد الأقل دخلاً و إنفاقاً لا يحصلون إلا على ٦% فقط من إجمالي الدخل و لا ينفقون سوى ٨% من إجمالي الإنفاق، نجد أن الـ ٢٠% الأكثر دخلاً و إنفاقاً يستحوذون على ٤٩% من إجمالي الدخل و ٤١% من إجمالي الإنفاق.

❖ و في الريف بالذات الذي يشكل سكانه نسبة تقارب ٧٤% من إجمالي سكان البلاد و ترتفع فيه معدلات الفقر عن الحضر بشكل ملحوظ، تشير بعض الدراسات (٧٨) إلى أن فقراء الحائزين لأرض زراعية (ونسبتهم ٥٢.١% من مجموع الحائزين) لا يحوزون إلا على نسبة ٦% فقط من إجمالي المساحة الزراعية بينما كبار الحائزين (ونسبتهم ٣.٠% فقط من مجموع الحائزين) يستأثرون على حوالي ٦٥.٠% من إجمالي المساحة الزراعية. و مثل هذه الفجوة في عدم المساواة في الحيازة الزراعية تشكل محدداً هاماً و مؤثراً من محددات الفقر في الريف اليمني.

❖ أما البطالة فقد شهد معدلها ارتفاعاً وصل حداً قدره البعض في أواخر التسعينات بحوالي ٣٥% من طاقة العمل (٧٩) بينما قدره آخرون بـ ٣٠% (٨٠). و الأرقام هذه في الغالب هي التي تعتمد عليها و تؤكدتها المنظمات الدولية ذات العلاقة. أما التقديرات الرسمية فتعاني الكثير من التضارب و عدم الدقة (٨١)، و قد استقرت أخيراً على تقدير معدل البطالة بنسب تتراوح بين ٩.٤% و ١١.٥% (٨٢) مع تأكيدها في الوقت نفسه على أن القوى العاملة تتزايد بمعدل ٤.٥% سنوياً و أن فرص العمل تنمو بمعدلات أقل من ذلك بكثير (٨٣).

❖ و تظهر المؤشرات العامة عن حالة الفقر انه في الوقت الذي كان ٢٠% من اليمنيين يعيشون حالة فقر مطلق عام ١٩٩٢ (٨٤)، فإن الفقر المطلق اتسع ليغطي نسبة ٣٠% من السكان عام ١٩٩٨، و أن ١٥% من الأسر أصبحت تعيش تحت خط الفقر (٨٥)، كما يشير تقدير آخر إلى أن معدل الفقر الغذائي بلغ ٤٠% نهاية عام ١٩٩٩ (٨٦).

❖ أما ما يؤول إليه رفع الدعم عن السلع الغذائية و الخدمية و خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية كالتعليم و الصحة و غيرها من الخدمات الأساسية ينعكس سلباً و مباشرة على مستوى معيشة شرائح اجتماعية واسعة. و تجدر الإشارة إلى أن معدل الأمية في اليمن وصل إلى ٤٧% من إجمالي السكان، و نسبة الإعاقة الاقتصادية إلى ٤٣٩%. أما الملتحقين بالمدارس فقد تدنت نسبتهم إلى ٥٨% لمن هم في الأعمار ٦-١٥ سنة. و تقدر نسبة مساهمة الفئة العمرية (١٠-١٤) سنة في سوق العمل بنحو ١٠% أواخر التسعينات (٨٧). و مثل تلك الآثار كثيراً ما تبدأ بالحرمان من الالتحاق بالتعليم أو مواصلته و الحرمان من الرعاية الصحية و المياه النقية و الغذاء الكافي لتنتهي و على نحو مأساوي بانقسات و توترات اجتماعية لا حصر لها كالتهميش و البطالة و التشرذم و الانتحار و العنف و الجريمة، و تؤدي بالتالي إلى الانتقال المتواصل لشرائح جديدة إلى أدنى السلم الاجتماعي. و برغم وجود برامج متعددة ضمن شبكات الأمان الاجتماعي، الموكل إليها رسمياً مواجهة حالة التردّي المتوقعة هذه، فإن موارد هذه الشبكات مهما تزايدت لا يمكنها أن تغدو حلاً منطقياً و مأموناً و لن تتاح على نحو متواصل بالقدر الملبي للاحتياجات المتزايدة. أما الدعم الدولي لهذه الشبكات فهو ((لا يكاد يكفي نسبة ضئيلة من شرائح المجتمع، خاصة الريفية منها... و يذهب معظمه في أجور الخبراء و العاملين في هذا المجال بنسبة اكبر مما يذهب إلى مستحقيها)) (٨٨) و أخذاً بالاعتبار النفسي المروع لحالة الفساد المالي و الإداري فإن المخاطر المتوقعة على مصائر الفقراء و رزقهم تتسع أكثر لتصبح مجرد الإعانة و الصدقة لهم خاضعة لنظام توزيع غير مأمون فقد يتحول إلى مصدر جديد لارتزاق الفاسدين. إن

ما يعيشه المجتمع اليمني من ظروف اجتماعية، بل و اقتصادية و سياسية، في ظل الارتهان الكامل للقيم و السياسات الليبرالية الجديدة لعصر العولمة، لا توحى مطلقاً بقدم خيرات العولمة، فحتى انفتاح اليمن و تفاعلها مع العالم الخارجي لم يؤت ثماراً تدعو إلى التفاؤل حتى الآن. فحصيللة الصادرات اليمنية المتواضعة أصلاً و المتركزة أساساً في النفط، تشهد تراجعاً بلغت نسبته ٢٨% مطلع عام ١٩٩٨، و ما انفكت الآثار السلبية للأزمات و الانهيارات الاقتصادية في الأسواق العالمية تلقي بظلالها و تبعاتها على الاقتصاد اليمني. في حين أن تهافت اليمن و تشجيعها السخي لاستثمارات رأس المال الأجنبي لم يجد نفعاً إذ لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن عام ١٩٩٨ مبلغ ١٠٠ مليون دولار (٨٩).

و لعل ما هو اكثر وضوحاً في الأفق ((استمرار الانكماش و البطالة و تدني مستوى الأجور، الذي رافقه مزيد من جرعات العولمة في المجال الاجتماعي)) (٩٠) و استحالة تحقق معجزة السوق المتحررة من ضوابطها، التي يصر المتعصبون لها على التبشير بفضائلها، رغم ما يقدمه الواقع من معطيات تؤكد على أنها وهم حولته رهانات الطيش السياسي إلى برنامج أخذ و مغامر لا يدفع الثمن الباهض للانبهار بوجوده و ثمن الفتات من الهبات الممنوحة لتجريبه، سوى الملايين من الفقراء و المهمشين، رغم أن فاتورة تكلفته الاجتماعية إجمالاً لا تُستثنى من دفعها سوى نخب معينة من شرائح المجتمع العليا.

أن التبعات الاجتماعية للسياسات الليبرالية المعولمة، التي أوردنا نماذج مختصرة و متنوعة لها من اليمن و البلدان العربية و النامية و المتطورة صناعياً، قد تبدو ظاهرياً نماذج لتجارب مختلفة تحكمها ظروف و دوافع غير متجانسة و لا تخضع لرابط قوي يوحدتها، لكنها في الواقع ليست سوى تجليات عديدة لظاهرة موحدة تكتسح العالم بأسره منذ اكثر من عقدين، و تقوده نحو مزيد من الانقسام و التوترات و عدم المساواة، ظاهرة أبطالها و صناعها أقياء العالم من الشركات متعددة الجنسية و الدول و التكتلات العملاقة لمركز النظام الرأسمالي، و ضحاياها

هم فقراء الأرض قاطبة من الأفراد و الدول بل و حتى التحالفات و التكتلات
الطرفية المقهورة.

و هناك من المؤشرات على الصعيد العالمي، ما يعكس نفس تلك الآثار التي
جسدها الأمثلة سالفة الذكر من تعزيز للتوترات و لعدم المساواة و زيادة الأغنياء
غنى و الفقراء فقراً. ففي عام ١٩٦٠ كان خمس سكان العالم العائشين في أغنى
البلدان يحصلون على دخل يفوق بثلاثين مرة دخل أفقر خمس من سكان العالم، أما
في عام ١٩٩٧ فإن فارق الدخل بين نفس الشريحتين من سكان العالم بلغ ٧٤ مرة،
و يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إلى أن صافي قيمة ثروات أغنى ٢٠٠
شخص في العالم ازداد (وفي غضون أربع سنوات فقط من ٩٤-٩٨) من ٤٤٠
مليار دولار إلى أكثر من تريليون دولار، و هو مبلغ يتجاوز دخل ٤١% من سكان
العالم معاً. كما يرد في نفس التقرير أن الأصول التي يمتلكها أغنى ٣ أشخاص
تتجاوز قيمة الناتج القومي الإجمالي لجميع البلدان الأقل نمواً، التي يصل عددها إلى
حوالي ٣٥ بلداً.

و لعل مثل هذه الأمثلة تكفي لدحض اقتراءات دعاة العولمة، القائلة بأن العولمة
كفيلة بتحسين الفرص الاقتصادية للبلدان النامية للحاق بركب التقدم في البلدان
الصناعية و المشاركة في النعيم و الرخاء الذي عاش في ظلّه سابقاً مواطنو الغرب
الرأسمالي بمفردهم.

أن اشتداد حالة انفصام الموقف الليبرالي الجديد و الاتساع المتواصل للهوة
الفاصلة بين ما يقوله و ما يتحقق في الواقع العملي قد وصل خلال التسعينات حداً لم
يعد يتقبله حتى بعض أنصار الليبرالية الجديدة أنفسهم. فالتنكر و القفز اليومي فوق
مختلف المسلمات و القيم الليبرالية للسوق الحرة لم يعد سلوكاً نادراً أو استثنائياً في
الممارسة العملية لرموز الرأسمالية المعاصرة و مؤسساتها المختلفة. فحيث تقتضي
المصلحة العليا لرأس المال (رأس مال الشركة متعددة الجنسية أو رأس مال الدولة
الرأسمالية الاحتكارية – اللتين لا تعترفا بحدود لمصالحهما في العالم قاطبة) تصبح

الحماية مفضلة جداً على الحرية الاقتصادية، ويصبح القبول بالتدخل الحكومي في القرارات الاستثمارية أمراً ممكناً و مبرراً، ويتحول فتح الحدود من مطلب ضروري جداً لتدفق رؤوس الأموال العالمية و السلع و الخدمات إلى إجراء لا ضرورة له طالما سيسهل تحركات العمالة بين أسواق و اقتصاديات العالم. فالحدود تنفتح على مصراعها أمام كل ما يخدم مصلحة القوى المهيمنة اقتصادياً و مصلحة دول المركز الرأسمالي و تغلق بثتى السبل إذا تطلبت تلك المصالح نفسها ذلك.

كذلك الضوابط و الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة و حمايتها – و التي يسعى العالم لإقرارها و إلزام الجميع بها – تصبح أيضاً غير ضرورية و لا ملحة طالما و أولئك الأقوياء يعتبرونها تمس مصالحهم أكثر من غيرهم، و مع أن الأمثلة لا تزال كثيرة في هذا المجال، إلا أننا سنكتفي بمثال أخير يتعلق بالبعد السياسي للعولمة.

فليبرالية السوق المعولمة تقدم نفسها باعتبارها الوصي و الحارس الأمين للديمقراطية و حقوق الإنسان على اختلاف ما تشمله من حقوق و حريات. لكنها للأسف كثيراً ما كانت جاهزة للتعاضي عن تلك الحقوق بل لتناسيها كلياً عندما تطلبت مصالحها الاقتصادية و التجارية و تحالفاتها المختلفة مثل ذلك التناسي. و تقدم الولايات المتحدة مثلاً صارخاً بهذا الصدد، أكان في مجال محاولاتها فرض نمط تفكيرها و حضارتها الاقتصادية بالقوة على العالم بأسره، أو بانتقائيتها في التعامل مع الأنظمة السياسية في البلدان النامية خاصة، أو في تعاطيها مع بؤر التوتر و الصراع في العالم، و كيلها بمكاييل متعددة في الحكم على أطرافها. و أخيراً هناك تعاملها المتناقض مع مشكلة الإرهاب، التي أسهمت بفاعلية في صنعها و تغذيتها في مراحل معينة، و لا تزال تغذيها بطرق مختلفة عبر عجزتها و انتقائيتها الصارخة في التعامل مع العالم بأسره، الأمر الذي دفع بالبعض إلى إعادة أسباب الهجمات التي تعرضت لها في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى مواقفها تلك بالذات. و قد سبق للبعض أن أثار أسئلة عدة (قبل بضعة سنوات من تلك الهجمات) تتعلق بعنجهية أمريكا و سلوكياتها الإكراهية المريبة: ((هل ينبغي أن يعاني العالم أزمة كبرى – اقتصادية أو بيئية أو عسكرية – قبل أن تطرح الولايات المتحدة جانباً

فلسفة "دعه يعمل" التي تعتنقها، و تستخدم قوتها التي لا نظير لها للمساعدة على توفير ظروف ملائمة لنجاح التنظيم العالمي؟)) (٩١)، تلك أسئلة تنبئ في مضمونها و إبحاءاتها إلى أن أمريكا لن تتخلى عن إيمانها المطلق بمنطق القوة و الإكراه و عن سلوكها المتعالي إلا عندما يواجهها ند قوي يمارس معها نفس أسلوب التعامل أو عندما تقود بسياساتها و منطقتها هذا العالم بأسره إلى كارثة حقيقية تحرق معها الأخضر و اليابس، لتصل من خلالها أمريكا إلى قناعة مع سائر الناس بأهمية و ضرورة الاعتماد على منطق العقل و الحكمة.

تلك الحالة إذاً من الانفصام و التناقض و الصراع هي المآل الحتمي لموجة العولمة المعاصرة و لسياساتها الليبرالية الجديدة، المآل الذي سيدفع بالضرورة (و لو بعد وقت) نحو بدائل اقتصادية و سياسية منسجمة و منطقية فيها من الحكمة و العدالة ما يجنب البشرية ويلات العولمة و تبعاتها الباهضة. و ذلك كما نعتقد هو ما يدفع أيضاً ببعض التيارات الليبرالية و مؤسساتها الدولية إلى التفكير ملياً في عواقب التطرف الليبرالي الذي ساد العالم خلال العقدين الماضيين و ما قاد إليه من آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية باهضة. و هناك بوادر عملية في هذا الاتجاه سبق و أن ظهرت من خلال مواقف البنك الدولي نفسه الذي أخذ يعيد النظر في بعض من مسلماته و رؤاه المتشددة سابقاً، خاصة في مجال مفهوم التنمية و الدور التنموي للدولة و الفقر و سبل مكافحته. مما جعل قضايا التصدي المباشر للفقر و التخفيف منه جزءاً من اهتماماته و توصياته للحكومات خلال السنوات الخمس الأخيرة.

خاتمة :

كان الشعار التقليدي لليبرالية الاقتصادية "دعه يعمل دعه يمر" قد سكن عقول وقلوب الكثيرين منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، و لم تكن مصدر قوة و جاذبية هذا الشعار سوى سقوط الشعارات التي ظلت تناوئه و تقلق اتباعه منذ اكثر من قرن.

و لم يكن النظام الرأسمالي نفسه وفيأ لشعاره هذا الذي انقلب عليه فعلياً بعد رفعه مباشرة و اضطر لتكييفه وفقاً للاحتياجات و الظروف و غالباً ما ظل يستخدمه كمجرد شعار لحفز الحمية الأيديولوجية ليس إلا. أما محاولة رفع هذا الشعار من جديد لتبرير النزعات المعاصرة لليمين الليبرالي الذي اشتد عوده منذ السبعينات فقد انقلب وبالأعلى هؤلاء الدعاة الجدد، بعد تجربة لم يستطيعوا خلالها استعادة جاذبية دولة الرفاه التي تحققت لهم أصلاً أثر تخليهم الكامل عن شعارهم المقدس ذلك. فحصيلاً ما يزيد عن عقدين كاملين من الترويج و التطبيق لسياسة "دعه يعمل" الليبرالية الجديدة المجسدة لأيديولوجية "السوق الحرة" لم تعد تبشر بأفاق واعدة و قد خفّت كثيراً ذلك البريق الذي ميزها في مطلع التسعينات.

و لعل واحداً من أهم الأسباب التي أفقدت تلك السياسات مصداقيتها و رواجها هو الآثار الاجتماعية الباهضة التي نجمت عن تطبيق النماذج الجاهزة لبرامجها الإصلاحية. و مع أن التكلفة الأشد تأثيراً و وقعاً لتلك السياسات قد دفعتها مجتمعات

البلدان النامية، إلا أن ما دفعته مجتمعات البلدان الأكثر تطوراً من مقابل أيضاً لم يكن هيناً. أما ما تولد عن تلك السياسات من علاقات إكراه و إلحاق و تبعية للاقتصادات النامية فقد كذَّب تماماً مختلف الوعود التي بشرت بها موجة العولمة و تأكيدات أنصارها بحتمية تفاعل الاقتصادات و الأسواق العالمية و ترابط مصالح و منافع أطرافها كافة.

لقد تمكنت الموجة المعاصرة للعولمة بأسواقها الحرة فعلاً من إنجاز إحدى مهامها بإتقان : تدمير الأسواق التي سادت حتى أواخر السبعينات في معظم مناطق العالم و بالذات العالم النامي بكل ما استندت عليه من ضوابط و من آليات اجتماعية لدعمها، ليتم بالنتيجة التحرير الكامل لتلك الأسواق و فتحها على مصراعيها أمام رؤوس الأموال و السلع و الخدمات و وضعت مصائر اقتصادات هذه البلدان بصناعاتها و منتجاتها المحلية على كف عفريت، طالما و معظمها عاجز عن دخول حلبة صراع المنافسة الإيجابية مع أقوى الأقوياء.

لقد شرع منظرو العولمة الجدد يدعون و يؤسسون لسوق منفلثة من عقالها من الصعب تحقيقها عملياً. فليست هذه هي السوق "ذات اليد الخفية" التي رويت عنها الأساطير و إنما سوق مبتورة اليدين كلياً لا تضع لقوى السوق أي عقود أو ضوابط و لا تخضع لتدخل الحكومات، كما تسعى لفرض نظام دولي يستند على قانون الغاب بدلاً عن مبادئ التعاون الدولي و التكامل بين الاقتصادات و الدول كافة، بغض النظر عن حجمها و قوتها و جذورها الحضارية و الثقافية.. و قد أثبتت مختلف التجارب التاريخية أن الأسواق بما ضمنته من حريات للأفراد و الشركات ظلت دوماً محكومة بقواعد و ضوابط عامة و ملزمة للجميع و ظلت تعترف بدور تنظيمي للدولة يضع الإطار العام و يوجه النشاط الاقتصادي، بما في ذلك وضع القواعد اللازمة لذلك النشاط كمنع الاحتكار و نظم العمل في المصانع و حماية المستهلكين و حماية البيئة.....الخ.

لكن اليمين الليبرالي لم يكن يهتم مطلقاً (وهو يدعو لنمط السوق المعولمة) باستقرار الأسواق و بالاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي الذي ينبغي أن تخلقه و ترتكز عليه. و قد جاءت حصيلة عقدين من تجاربه في مختلف بقاع الأرض لتؤكد استحالة بناء أسواق متبرئة من ضوابطها و التزاماتها الاجتماعية...

و مثل هذه الاستخلاصات لا تعني ضمناً أن البدائل السابقة لنظام الأسواق المخططة هي النماذج الأكمل و الأمثل، و لا تعني بالمطلق أن الحل الاشتراكي هو البديل الوحيد، فتلك البدائل كان لها من العيوب و الأخطاء ما أوصلها في المحصلة إلى الانهيار و إخلاء السبيل لبدائل جديدة، ليس بالضرورة أن تنسف كل صائب و نافع لما سبقها من تجارب.

أن ما تم استخلاصه من شرور كثيرة و فعلية لسياسات تحرير الأسواق و عولمتها هي شرور يؤكدها الواقع في مختلف البلدان و ليست من صناعة البحث.. لكن ذلك ينبغي أن لا يجعل اللوم في ما تعيشه البلدان، و بالذات النامية منها، من أوضاع اقتصادية و اجتماعية متردية، و في ما تسعى إليه و تنفذه من أنماط مشوهة و تابعة للتنمية.. ينبغي أن لا يلقي اللوم في ذلك على العولمة و صناعاتها... فالعولمة و أثارها لم يكن لها أن تغرس جذورها بذلك العمق الشديد إذا ما كانت أوضاع هذه البلدان الاقتصادية أكثر متانة و استقراراً و سياساتها أكثر صواباً و واقعية، و إذا كانت الحكومات الوطنية حريصة على التمسك بقدر كاف من سيادتها و من استقلالية قراراتها المصيرية.

إن سياسات الهرولة و اللهث وراء المعالجات و المخارج الميسرة و المعروضة في "السوق الدولية" خاصة النماذج الجاهزة للاستنساخ من الإصلاحات المصممة "لكل زمان و مكان"، هي بدايات خاطئة تقود نحو مزيد من الانزلاق للقبول المتواصل بأسهل المخارج، و صرف النظر الطوعي عن هول و خطر المشاكل المتفاقمة... ليتم في الأخير إلقاء تبعات و أسباب الأزمات المستفحلة على الموارد الشحيحة للبلاد و تراكمات الماضي.. و المؤامرات الخارجية.. و غيرها من

الأعداء و المسببات التي غالباً ما تصنعها الحكومات نفسها أو تتوهمها. و يتم بالمقابل التناسي التام للمسببات الفعلية الأهم التي تعتمل في الواقع... و التي عادة ما يكون الفساد المستشري بكافة صورته في طليعتها.

لذلك كله فإن شرور العولمة و مخاطرها لا بد و أن تواجه أولاً داخل البلدان نفسها بالبحث عن الأسباب الداخلية و المباشرة للعجز و التخلف الذي يفرض حالة التبعية للأقوياء في الخارج... و إذا كان لا بد من تلك التبعية فلتكن بحددها الأدنى و ليس بالرضوخ الكامل لكل ما يملى من الخارج من نماذج لنظريات و سياسات و برامج جاهزة. كما أن المواجهة لشرور و تبعات العولمة يمكن للمجتمعات ذاتها أن تنصدرها بعدم الانتظار و التعويل المتواصل على ما ستفضل به الحكومات من أشكال الدعم و الحماية. فإلى جانب أساليب الضغط الفاعلة التي يمكن للمجتمعات أن تمارسها لإكراه الحكومات على تعديل سياساتها الاقتصادية و إصلاحها... ينبغي على المجتمعات أن تولي اهتماماً و جهوداً أكثر كثافة لبناء و تنمية مؤسساتها المدنية المستقلة و التي ستغدو بتعزيزها التدريجي سنداً اقتصادياً و اجتماعياً هاماً، و وسيلة فاعلة لتأمين حقوق المجتمع و حرياته الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و سلاحاً أقوى و اضمن لمواجهة نوائب الدهر الكبرى بما فيها العولمة.

الهوامش :

- (١) إسماعيل صبري عبد الله. التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري. المستقل العربي، العدد ٢٦٩ (٢٠٠١/٧) ص ١٦٦.
- (٢) إسماعيل صبري عبد الله. المصدر السابق، ص ١٦٨.
- (٣) تساجولوف ن.أ. قضايا منهجية و نظام الاقتصاد السياسي. مؤلفات مختارة. إصدار جامعة موسكو، موسكو، ١٩٨٢، ص ١٢٣ (باللغة الروسية).
- (٤) تساجولوف ن.أ. المصدر السابق، ص ١٢١.
- (٥) د.حازم الببلاوي. دور الدولة في الاقتصاد. دار الشروق، ١٩٩٩، ص ١٧٥.
- (٦) جون كينيث جالبريث. تاريخ الفكر الاقتصادي. الماضي صورة الحاضر. عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠، ص ١١١.
- (٧) المصدر السابق، ص ١١٢.
- (٨) المصدر السابق، ص ١٥٣.
- (٩) لمزيد من التفاصيل حول التاريخ الاقتصادي لهذه المرحلة انظر :
ريندينا و آخرون. تاريخ التعاليم الاقتصادية. إصدارات "المدرسة العليا" موسكو، ١٩٨٣، ص ٢٤٦-٢٦٩. (باللغة الروسية).
- (١٠) لينين ف.إ. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٧، ص ٣٨٥ (باللغة الروسية).
- (١١) هانسن إ. الدورات الاقتصادية و الدخل القومي. موسكو، ١٩٥٩، ص ٤٥ (باللغة الروسية).
- (١٢) Harris S., Keynes John Maynard. Economist and Policy Maker. N.Y., 1955. P.XI.
- (١٣) المصدر السابق ص (IX-X).
- (١٤) انظر : ريندينا و آخرون، تاريخ التعاليم الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص ٤٠٣-٤٢٤.
- (١٥) كما ورد في : جون كينيث جالبريث. تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠.
- (١٦) تساجولوف ن.أ. قضايا منهجية و نظام الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

(١٧) أبلكين ل.إي. (محرر). دراسات في الاقتصاد الانتقالي، موسكو، فينستات إنفورم، ١٩٩٧، ص ٣٨-٣٩ (باللغة الروسية).

(١٨) "نيوديل" "New Deal" هو برنامج تشريعي إداري تبناه التيار التقدمي للحزب الديمقراطي و قد جسد توجهات الرئيس الأمريكي روزفلت التي وضعها عام ١٩٣٣ لمعالجة تبعات أزمة الكساد الكبير بتشجيع الانتعاش الاقتصادي و توفير الوظائف، إضافة إلى الإصلاحات الاجتماعية و إصدار قانون للتأمينات الاجتماعية.

و "تقرير بفرديج" هو عبارة عن تسوية تقدم بها الاقتصادي الكينزي و رجل الدولة الإنجليزي وليام بفرديج عام ١٩٤٢ تحت عنوان "تقرير التأمين الاجتماعي و الخدمات المساعدة" طالب فيه بتنفيذ خطة واسعة للضمان الاجتماعي و تنفيذ الكثير من الأعمال الاجتماعية من قبل الدولة بالتعاون مع الأفراد مثل : دعم دخل العائلات التي تضطرب أحوالها المعيشية، وتوفير خدمات صحية شاملة، و إعانات بطالة أكثر سخاءً، و معاشات للأرامل و زيادة خدمات الأمومة... و غيرها. و قد تبنى بفرديج موقفاً داعماً لرقابة الدولة على الاقتصاد بشكل أكثر مباشرة مما اقترح كينز كفرض رقابة كاملة على التجارة الخارجية و تأمين جزء من الصناعة الثقيلة و الرقابة على التوظيفات الرأسمالية للقطاعين العام و الخاص، عبر موازنة هدفها تحقيق "العمالة الكاملة".

(١٩) نظريات الحلقات المفرغة : ظهر أنصارها في أواخر الأربعينات من القرن الماضي، و هي ترى أن سبب التخلف الاقتصادي و العائق الرئيسي لتجاوزه هو نظام من عوامل التبعية المتبادلة و الارتباط المتبادل لا يسمح بحل أي من مشاكل التخلف إلا إذا تزامن حلها بحل بقية المشاكل في الوقت ذاته. فالدخل المتدني للفرد (الذي يعد علامة أساسية للتخلف الاقتصادي) يرتبط بإنتاجية العمل المتدنية. و هذه الأخيرة مرتبطة بدورها بالمستوى المعيشي المتدني الذي هو نتيجة للدخول المتدنية. و قد اعتقد كثير من أنصار هذه النظريات أن الحل لمشاكل التطور ينبغي أن يتم عبر الحصول على طريقه لشق حلقات الفقر المغلقة.

(٢٠) انظر : ريندينا و آخرون، تاريخ التعاليم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص ٥١١.

(٢١) انظر :

**Morawetz D. Twenty-five Years of Development 1950-1975,
World Bank, 1977, p.10.**

(٢٢) انظر مثلاً :

**"Another Development". The 1975 Dag Hammarskjold Report
on Development and International Cooperation. New York, 1975.**

**U.N. International Development Strategy for the Third U.N. (٢٣)
Development Decade. A/35/464, 1980, p.3.**

(٢٤) المدرسة اللاتينية و المنحازون لها من مختلف القارات مثل : راؤول بريبيش، ج. فرانك، أ. إيمانويل، والتشين، سمير أمين، إسماعيل صبري عبد الله و آخرون كثيرون.

(٢٥) انظر : جيكنيس و آخرون، اقتصاد البلدان الغنية و الفقيرة، دار التقدم، موسكو، ١٩٩٠، ص ٣٦٧-٣٦٨.

(٢٦) أقرت الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في أبريل ١٩٧٤، وثيقتين قدمتهما مجموعة "٧٧" باسم الدول النامية هي : بلاغ إقامة نظام اقتصادي دولي جديد و برنامج العمل لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. أما الدورة ٢٩ للجمعية المنعقدة في خريف نفس العام فقد أقرت ميثاق الحقوق و الواجبات الاقتصادية للدول الذي جمع بين المطالب الواردة في الوثيقتين المذكورتين، و في الدورة الخاصة السابعة للجمعية المنعقدة عام ١٩٧٥ أقر عدد من التدقيقات لبرنامج بناء النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

(٢٧) حول خصائص و أبعاد الدور الاقتصادي للدولة النامية. انظر مثلاً : أحمد زايد، الدولة و نمط التنمية في العالم الثالث : تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة. المستقبل العربي، عدد ١٣٣ (١٩٩٠/٣)، ص ٨٥-١١١.

(٢٨) يقدم الأستاذ محمد الأطرش تحليلاً أوسع لتحديات التوجه نحو التحرر في التجارة و في حركة الرساميل الدولية و في الأسواق الداخلية، باعتبارها من أهم تحديات العولمة الاقتصادية. انظر دراسته الخاصة بذلك تحت عنوان : حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية. المستقبل العربي، عدد ٢٦٠ (٢٠٠٠/١٠)، ص ٨-٣٣.

(٢٩) جلال أمين، العولمة و الدولة، و مناقشة الورقة من قبل منير الحمش : كتاب العرب و العولمة. بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٥٤-١٥٥، ١٩١-١٩٥.

(٣٠) لمزيد من التفصيل بهذا الشأن انظر : جلال أمين. العولمة و الدولة، المصدر السابق، ص ١٥٣-١٧٠.

(٣١) حول هذه و غيرها من أساليب الضغط و التطويق السياسي الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسية و تمويلها للأحزاب المتنافسة و اختراقها للمحضورات في التفاعلات الدولية. انظر : إسماعيل صبري عبد الله، العرب و العولمة : العولمة الاقتصادية و التنمية العربية في كتاب العرب و العولمة، المصدر السابق، ص ٣٧٤-٣٧٥.

(٣٢) انظر : جون جريي. الفجر الكاذب - أوام الرأسمالية العالمية. ترجمة أحمد فؤاد بليغ. مكتبة الشروق، القاهرة - كوالامبور - جاكرتا، ٢٠٠٠م، ص ٩٦-١٠٨.

(٣٣) المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٣٤) المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٣٥) عمرو محي الدين. المناقشة لورقة العولمة و الدولة في كتاب العرب و العولمة، مصدر سابق، ص ١٨٩-١٩٠.

(٣٦) التفاصيل بهذا الشأن في : جون جريي، الفجر الكاذب، مصدر سابق، ص ٣٨-٥٢.

(٣٧) المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٣٨) لمزيد من التفصيل حول مدى و طبيعة التحولات التي أنجزت في تلك المرحلة انظر :

Karl Polany: The Great Transformation. The Political and Economic Origins of Our Time. Boston, Picon Press, 1944. ;

جون جريي، الفجر الكاذب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٣٩) جون جريي، الفجر الكاذب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٤٠) كما ورد في : هانسن – بيترمارتن، هارالد شومان. فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، ١٩٩٨، ص ٣٨٠.

(٤١) المصدر السابق، ص ٣٨١.

(٤٢) كما ورد في : جون جريي، الفجر الكاذب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

(٤٣) كما ورد في المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٠.

(٤٤) المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٤٥) توماس ل. فريدمان هو كاتب في مجال الشؤون الخارجية بمجلة **New York Times** و مؤلف كتاب السيارة – لوكسس و شجرة الزيتون الصادر عام ١٩٩٩.

(٤٦) اجناسيو رامونيه. توتاليتارية جيدة. الثقافة العالمية، العدد ١٠٢، ٢٠٠٠/٩، ص ٢٧.

(٤٧) اجناسيو رامونيه هو محرر بجريدة **Le Monde Diplomatique**.

(٤٨) انظر : جون جريي، الفجر الكاذب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧-١٥٣.

(٤٩) المصدر السابق، ص ١٦١-١٦٥.

Statistical Abstract of the United States, 1991, Washington, Tab. (٥٠) 129-133, p 87-88.

(٥١) لمزيد من التفاصيل، انظر : جون جريي، الفجر الكاذب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨-٧٨.

(٥٢) انعام رعد. العولمة بالمضاربات و القرصان حامي "حقوق الإنسان". مجلة الحوادث. عدد ١٩٩٧/١١/٧. ص ٣١.

(٥٣) أزمة الرأسمالية العالمية لسوروس. مأخوذة عن محمود عبد الفضيل : الكتب - وجهات نظر مجلة شهرية العدد الرابع - السنة الأولى مايو ١٩٩٩، بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد ١٧، خريف ١٩٩٩، ص ١٥٩-١٦٠.

(٥٤) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ص ٤٠.

(٥٥) طارق عبد الله. حول الأزمة الآسيوية : الخلفيات و الأبعاد. المستقبل العربي عدد ٢٤٠، ١٩٩٩/٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٤٣.

(٥٦) انظر تفصيلات حول ذلك في : المصدر السابق، ص ٤٥-٤٧.

(٥٧) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٥٨) انظر : بيتر حاكم. هل حكم على أمريكا اللاتينية بالتخلف. الثقافة العالمية، العدد ١٠٣، ٢٠٠٠/١١، ص ٧٢-٨٢.

(٥٩) المصدر السابق، ص ٧٤.

(٦٠) طارق عبد الله. التنمية : مطلب حضاري أم استمرارية وهم؟ رؤية نقدية. المستقبل العربي، عدد ٢٤٦، ١٩٩٩/٨، بيروت، ص ٢٠.

(٦١) محمد ف. يوسف. برامج التصحيح الهيكلي و مستقبل حقوق الإنسان. شؤون الأوساط، العدد ٩٥، مايو ٢٠٠٠، بيروت، ص ١٤.

(٦٢) المصدر السابق ص ١٤.

(٦٣) انظر :

IMF "Arab Economies Face Need to Achieve Higher Sustained Growth", IMF Survey, vol,26, no 13, (July 1997), pp. 209-210.

كما ورد في : طارق عبد الله، التنمية : مطلب حضاري... مصدر سبق ذكره، ص

٢٠.

(٦٤) هناك صعوبات عديدة تواجه محاولات اعتماد مؤشرات و معايير موحدة في هذه الجوانب لمختلف البلدان العربية. انظر التفاصيل بشأن مؤشرات الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي في : الدكتور عبد الرزاق الفارس. الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

(٦٥) انظر بعض التفاصيل بهذا الصدد في : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مصدر سبق ذكره ص ١٣٤-١٤٩.

- (٦٦) انظر : عبد الحفيظ محفوظ الزقلعي. تمويل المشروعات الصغيرة : آلية لمكافحة الفقر و البطالة. بحوث اقتصادية عربية، السنة التاسعة، العدد ١٩، ربيع ٢٠٠٠، القاهرة، ص ٩٥.
- (٦٧) د.محمد عمر باطويح. صناعة الفقر في الدول العربية. ورقة مقدمة للدورة العلمية الثالثة حول الفقر و سبل الحد منه في الجمهورية اليمنية، عدن ٥-٧ ديسمبر ١٩٩٨. الكتاب بنفس عنوان الندوة، دار جامعة عدن للطباعة و النشر ١٩٩٨، عدن، ص ٤١.
- (٦٨) البيانات التي لا يحدد مصدرها قرينها، سيكون مصدرها : عبد الحفيظ محفوظ الزقلعي. تمويل المشروعات الصغيرة.. مصدر سبق ذكره، ص ٩٥-٩٧.
- (٦٩) احمد السيد النجار. الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية. حالة مصر، المغرب، اليمن. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، العدد ٣، مايو ١٩٩٦، ص ٢٦.
- (٧٠) احمد السيد النجار. الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
- (٧١) د.محمد عمر باطويح. صناعة الفقر في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢-٤٣.
- (٧٢) المصدر السابق، ص ٤٣.
- (٧٣) انظر التفصيلات بهذا الشأن في :

IMF. Republic of Yemen. Selected Issues. From Unification to Economic Reform : Yemen in the 1990s. February 15.2001, pp.50-90. ;

- أ.د.علي علي الزبيدي. اتجاهات العولمة و انعكاساتها على الجمهورية اليمنية في الإطار الإقليمي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة و الاقتصاد، بعنوان مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية و الإقليمية و الدولية. صنعاء ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢٤-٣٠.
- (٧٤) د.محمد الميثمي. اليمن في ظل العولمة و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ورقة مقدمة إلى ندوة المجلس الاستشاري، حول : التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، (المنعقدة خلال الفترة من ١١-١٣ نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ١٩.
- (٧٥) أ.د.عبد الكريم عامر. العولمة و أثرها على مستقبل الاقتصاد اليمني. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة و الاقتصاد، بعنوان مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية و الإقليمية و الدولية. صنعاء، ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٦.
- (٧٦) اليمن. تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨، صنعاء، ص ٥٤.
- (٧٧) الجهاز المركزي للإحصاء. التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة ١٩٩٨، صنعاء، يونيو ١٩٩٩، ص ١١٠، ١٦٢.

- (٧٨) د. سليمان فرج بن عزون. الأبعاد الاجتماعية للفقر في الريف اليمني. ورقة مقدمة للندوة العلمية الثالثة حول الفقر و سبل الحد منه في الجمهورية اليمنية، عدن ٥-٧ ديسمبر ١٩٩٨، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦-٥٧.
- (٧٩) أ.د. عبد الكريم عامر. العولمة و أثرها على مستقبل الاقتصاد اليمني، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
- (٨٠) أ.د. علي علي الزبيدي. اتجاهات العولمة و انعكاساتها على الجمهورية اليمنية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.
- (٨١) انظر : د. عبد الإله صالح مثنى. البطالة في الجمهورية اليمنية. ظاهرة اقتصادية - اجتماعية خطيرة. ورقة مقدمة للندوة العلمية الثالثة حول الفقر و سبل الحد منه في الجمهورية اليمنية، عدن ٥-٧ ديسمبر ٩٨، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.
- (٨٢) برنامج نظام معلومات سوق العمل. التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة - ١٩٩٩. صنعاء، نوفمبر ٢٠٠٠، ص
- (٨٣) اليمن. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨. مصدر سبق ذكره، ص ٥١.
- (٨٤) **World Bank Poverty Assessment Report for Yemen. March 1996.**
- (٨٥) **Poverty Policy Framework for Yemen. UNDP, April 1999.**
- (٨٦) أ.د. عبد الكريم عامر. العولمة و أثرها على مستقبل التنمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
- (٨٧) اليمن. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
- (٨٨) أ.د. علي علي الزبيدي. اتجاهات العولمة و انعكاساتها، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.
- (٨٩) د. محمد الميثمي. اليمن في ظل العولمة. مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
- (٩٠) أ.د. علي علي الزبيدي. اتجاهات العولمة و انعكاساتها، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.
- (٩١) انظر : جون جريي. الفجر الكاذب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.